11/05/67

سـرى للغايـــة

٠٠٠٠٠٠

" يرجى التحفظ السرى لهذه المحاضر ، مع الاستفادة بما ورد بها دون تداولها مـع أى فرد خلاف سيادتكم "

صـورة رقم ( )

تاريخ الاجتماع : يوم الثلاثاء ١١ مايو ١٩٦٥

محضر اجتمـــاع

الأمانة العامة للاتحـاد الاشتراكى العربـــى

برئاسـة السيد الرئيس جمال عبد الناصـــر

(الجلسة الثانية عشر)

اجتمعـت الأمانـة العامـة للاتحـاد الاشـتراكى العربى برئاسـة السيد الرئيس جمال عبد الناصـر فى تمام الساعـة السابعـة والربـع مسـاء يوم الثلاثـاء الموافـق ١١ مايـو سنة ١٩٦٥ ، بقاعـة الاجتماعات بمبـنى رئاسـة الجمهـورية بمصـر الجـديدة .

وقـد قـام بأعمـال السكرتاريـة السيد / عبد المجيـد فريـد .

وقـام بأعمال الاختزال السادة : محمد ابراهـيم ، ومحمـد الخـولى ، وسليمـان محمـد .

(عبد المجيد فريد)

للأعضـاء فقـط

السـيد الرئيس :

نريد أن نعرف ماذا فعلنا فى الخمسة شهور التى مضت .
والذى أتصوره أننا " شبعنا " تشخيصا للأمور .. وقد انتهت مرحلة التشخيص ..
ونريد أن ننتقل الى مرحلة ثانية .
وفى تصورى أيضا أن الاتحاد الاشتراكى لم ينشط حتى الآن بالقدر الذى نريده .
ولنستمع الى حديث الأخ حسين الشافعى .

السيد / حسين الشافعى :

(تلى سيادته مذكرة الأمانة العامة عن تقييم عملها وتحديد الصعوبات والحلـــول المناسبة ضمن برنامج عمل مقدم .. وهذا نصها :

تقييم عمل الأمانـــة
تحديد الصعوبات والحلول المناسبة ضمن برنامج عمل مقدم

١ - تشكلت الأمانة بوضعها الحالى فى ١٩٦٤/١٢/١٣ وبذلك يكون قد مضى عليهـــا خمسة أشهر .
- وقد عقدت أحد عشرة اجتماعا مع السيد الرئيس .. كما عقدت أربعة عشرة اجتماعا بمفردها ، خمسة اجتماعات مشتركة بينها وبين أمناء المحافظات .
- وقد حضر فى أحد هذه الاجتماعات السيد على صبرى ، كما حضر السيد عباس رضوان فى الاجتماع الأخير بتاريخ ١٩٦٥/٥/٥ .. نائبا عن السيد رئيس الوزراء .
٢ - وفى خلال هذه المدة ، تقدمت الأمانات الفرعية ببيان عن اختصاصاتها ، ثم تحدد فـى اجتماع السيد الرئيس الهدف العام وهو :
أ - تنشـيط الاتحـاد .
ب - اقامة التنظيم السياسى .
٣ - ولقد أعدت خطة العمل ، ووفق عليها وشملت المجال العام ، لعمل كل أمانة .
- وعند تحرك هذه الأمانات للعمل منفردة لم يحدث التأثير العام فى تنشيط الاتحـاد وقد يكون قد تم التعرف على بعض الأفراد للعمل فى التنظيم الذى أخذ من الأمانات الفرعية الاهتمام الأول .

٤ - وتم للأمانات الفرعية اختيار المعاونين الذين يبلغ عددهم ٩٤ بدأوا فى مباشرة اجتماعهم بالأمناء بصفة دورية أو على فترات .

- وتقدمت الأمانات باعداد أخرى لتمثيل هذه الأمانات (وخاصة الجماهيرية منها) فى المحافظات أو للتنظيم ، كما تقدموا بطلبات انتداب أفراد للعمل كاداريين .
- ثم تتابع ورود هذه الأسماء عن طريق سكرتير عام اللجنة التنفيذية العليا دون تقديم معلومات عن الأفراد .. الأمر الذى استلزم اعادتها لاستكمال واستيفاء البيانات عن الأفراد .. وتولت أمانة الرقابة هذه العملية ، وورد بحث عن ١٦٦ حالة من ١٨٠ من الاداريين ، ثم أعيدت مرة أخرى لتقدم مجمعة ومتضمنة المعلومات اللازمة كما حدث عند اختيار المعاونين .
- ووردت بالأمس فقط آخر معلومات عن الأسماء المطلوبة (ويلاحظ ان أمانة الاتصال بحرى قد أوردت أسماء معظمهم من رجال الصحافة ، أما أمانة وجه قبلى فاختارت أسماء جميعها من الادارة المحلية ، كما يلاحظ ان أمانة الشئون المالية والادارية طلبت وحدها ٤٩ اسما) .
- ويجب أن ننبه بصفة عامة الى الاقتصار على أقل عدد يمكن انجاز العمل به فى الاتحاد .
- ولقد استأذنت السيد الرئيس فى اقرار أسماء الاداريين جميعا على أن يتم جمع المعلومات واستبعاد من لا ينبغى استمراره فى العمل وذلك رغبة فى عدم تعطيل الأعمال المطلوب انجازها أولا بأول وهذا جار فعلا ، على أن ذلك لا يسرى على المعاونين .

٥ - ونظرا لضرورة استكمال واعادة تنظيم الأمانات المقابلة فى المحافظات لتوالى نشاط كل أمانة وتكون أداتها فى تنفيذ سياستها وأعمالها ، فسيكون من بين أهداف زيارة المحافظات استكمال لجان المحافظات بما يكمل هذه الأمانات المقابلة .. وهى بالتحديد (العمال ، الفلاحين ، الرأسمالية الوطنية ، الشباب ، الدعوة والفكر) .

٦ - ولقد لوحظ انشغال بعض أعضاء الأمانة بمسئوليات تنفيذية لها اعتبارها ، انعكست على عملهم بالأمانة حتى أن الاجتماع الدورى الذى اعتاد أن ينعقد فى يوم السبت من كل أسبوع بلغ عدد المعتذرين فى عدم حضوره يوم السبت الماضى ١١ ، مما دعانى الى الغاء الاجتماع فى هذا اليوم (هذا علاوة على المعتذرين خارج الجمهورية ومن بينهم السيد خالد محيى الدين والسيد عبد الحميد غازى) .

٧ — وفى جلسة الأمانة قبل الأخيرة أثيرت موضوعات على جانب هام ، وبخاصة ونحن بصدد تقييم المرحلة الماضية .. وأهم هذه الموضوعات ما يلى :

أ — عدم اكمال الجهاز ، وتحديد المعاونين بالأمانات .

ب — وضع الاتحاد بالنسبة للسلطة التنفيذية ، وعلاقة المحافظ بالاتحاد بصفة خاصة .

جـ — عدم تنسيق العمل بالأمانات الفرعية واستقلال كل منها بعملها ، مما أفقد الصلة بينها ، وعدم التعرف على مجهوداتها .

د — أهمية تحديد موضوعات معينة أو قضايا قومية عامة تهم الجماهير يتولاها الاتحاد ويتم من خلالها تنشيط التنظيم .

هـ — اعادة النظر فى طريقة العمل داخل الأمانة لتكون اكثر فاعلية وترابطا وتنسيقا .

و — عدم تفرغ أعضاء الأمانة .

٨ — ولقد تمت فى المرحلة الماضية المسائل الآتية وهى :

أ — انتخابات مجلس الأمة فى دائرة بنى سويف بتاريخ ١٩٦٥/١/١٨ .

ب — انتخابات مجلس الأمة فى دائرة مركز شرطة ميت غمر رقم ٩ بتاريخ ١٩٦٥/١/١٨ .

جـ — انتخابات مجلس الأمة فى بسيون فى ١٩٦٥/٣/١٧ .

د — انتخابات مجلس الأمة فى دمنهور وكانت الاعادة فى ١٩٦٥/٥/٥ .

(ثم استطرد سيادته قائلا :)

وفى الحقيقة أقول هذا الكلام بالنسبة لما أثير فى المعركة الانتخابية الأخيرة فى دمنهور .. وتوجد مذكرة تفصيلية عن هذا الموضوع يمكن قراءتها اذا أذن السيد الرئيس .. وهى توضح موقف الطرفين المتنافسين فى الانتخابات .. والرأى فى موقفهما .

(ثم استأنف سيادته تلاوة بقية المذكرة وهذا نصها :)

هـ — تقدمت أمانة الرأسمالية الوطنية بمذكرة باقتراح تشكيل غرف اقتصادية تشمل نشاط القطاع العام الممثل فى المؤسسات ، والقطاع الخاص الممثل فى الغرف التجارية ، وكذلك اتحاد الصناعات .. اما على أساس نوعى أو جغرافى .. كما اقترحت أمانة الرأسمالية الوطنية انشاء وزارة للتجارة الداخلية طبقا لما هو موضح فى المذكرة التفصيلية المقدمة منها .

و — أبديت رغبة من جانب أمناء المحافظات ، معززة بالتطبيقات العملية ، يطلبون بمقتضاها تعريف التنظيم مسبقا بالقوانين والتشريعات لمناقشتها وابداء رأى — القاعدة الشعبية فيها .

ز - كما أبديت رغبة فى تحديد العلاقة بين مجلس الأمة والتنظيم .

ح - وتم افتتاح معهد الدراسات العليا الاشتراكية ، بكلمة للسيد حسين الشافعى كما تحدث عن أغراض المعهد ورسالته وعن دورة مايو ١٩٦٥ السيد عضو الأمانة للمعهد .

(ثم تلا سيادته مذكرة عن بعض الجهود فى الأمانات المختلفة وهذا نصها :

أمانة الشباب

أولا - المهرجان العالمى التاسع للشباب والطلبة بالجزائر فى المدة من ٧/٢٨ الى ٨/٨/٩٦٥ :

- تشترك الجمهورية العربية المتحدة بعدد ٢٢٥ شخصا .
- قدرت التكاليف بمبلغ ٦٩ ألف جنيه على أساس السفر بالباخرة الوادى .
- طلبت حكومة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية ارسال بعثة من عدد ٦٠ شخصا على أن يتكفل الاتحاد الاشتراكى بنفقات هذه البعثة ، وتقدر التكاليف بمبلغ ١٣ ألف جنيه (مطلوب الرأى) .
- طلبت منظمة الطلبة العرب تمثيلها من أربعين شخصا على نفقة الاتحاد ، تقدر التكاليف بمبلغ ٧ آلاف جنيه (مطلوب الرأى) .

ثانيا - التقارير المقدمة لبعثات أوفدتها الأمانة لحضور مؤتمرات وزيارات بالخارج :

أ - بعثة منظمة الشباب عن زيارة الصين الشعبية فى الفترة من ٢ - ٦٥/٤/١٧ :

وقد تضمن تقريرا شاملا عن تشكيلات الشباب وتنظيماته السياسية ومساهمته الفعالة فى زيادة الانتاج والبناء الاشتراكى فى مختلف القطاعات كما يوضح أسس ونظام اختيار قياداته على مختلف المستويات .

ب - تقرير ممثل امانة الشباب فى مؤتمر منظمة الشباب الافريقى بأكرا فى الفترة من ٢٠ - ٢٤ ابريل ١٩٦٥ :

وأهم ما صدر من قرارات تستنكر المؤامرات الاستعمارية وخاصة مناورات ألمانيا الغربية الاستعمارية التى تسعى الى تقوية اسرائيل عميلة الاستعمار - مناهضة التفرقة العنصرية - كما أوصى التقرير بأهمية قيام الجمهورية العربية المتحدة بدور طليعى لتحقيق هدف الوحدة الافريقية عن طريق تركيز الجهد فى مجالات نشاط الشباب الافريقى والعالمى وتقوية الروابط معه ومع منظماته فى هذه المجالات لامكان توجيه نشاطها نحو خدمة اهداف الجمهورية العربية المتحدة فى المجال القومى والعالمى .

أهم الملاحظات بالنسبة لنشاط لجان المحافظات

كما جاء بالتقارير النصف الشهريه

١ - استنكار موقف الحبيب بورقيبه من قضية فلسطين .

٢ - اجراءات صرف المعاشات مازالت معقده .

٣ - المطالبة بسرعة استكمال التنظيم السياسى وانتخابات المجالس الشعبيه .

٤ - لم يبدأ التشغيل الكامل لماكينات الرى الجديدة التى تحولت الى رى دائم بمحافظة سوهاج حتى اليوم وكان محدد لها ٥ مايو لوضع الماكينات فى اماكنها تمهيدا لتشغيلها .

٥ - تأخر تنفيذ تقييم الوظائف وتأخر صدور اللوائح الموحدة المنفذة لها .

٦ - نقص فى سجاير البلمونت (أفادت محافظة الدقهلية بأن مراقب التموين صرح بأن هناك خطاب سرى من نائب رئيس الوزراء بعدم تعرضهم لمتعهدى الشركة الشرقية بأى نوع من الرقابة) .

٧ - رفض تطبيق قانون تخفيض ايجارات المساكن بالنسبة للمساكن التابعة لمجالس المدن منهـــا (المنصورة - سوهاج) .

٨ - قيام الشركات بنقل بعض اعضاء اللجان وكذا الامناء والامناء المساعدين دون أخذ رأى لجنة المحافظة ودون موافقة العضو مما يفيد مخالفتهم كل التعليمات واثر ذلك على نشاط اللجـــان (الدقهليـــه) .

٩ - وجود مساحات من الاراضى خاضعة للاستيلاء بواسطة الاصلاح الزراعى بموجب قانون سنـــة ١٩٦١ ولكنها مازالت تحت ايدى كبار الملاك بحجة وجود اشكالات قانونية ورغم مرور اربـــع سنوات على القانون فانها لم تحل (الدقهلية) .

١٠ - التعليق على مانشرته جريدة الاهرام عن حل الحزب الشيوعى المصرى واثارته كثير من الدهشه لدى اوساط المثقفين بصفة خاصة علاوة على انه كان من الواجب ان يكون هناك تعليق مـــن الاهرام حول مايمكن أن تثيره نشر هذا الخبر من تساؤلات وخاصة وأن الاحزاب قد حلت منذ مدة طويلة . والمطالبة بأن يقوم (الاشتراكى) بالرد على هذه التساؤلات (محافظة دمياط)

١١ - اشارت معظم المحافظات الى الارتياح للاحتفال بعيد العمال ومطالبة بعض المحافظات بـــأن يكون هناك عيدا للفلاحين ويقترحوا أن يكون تاريخه هو تاريخ صدور اول قانون للاصلاح - الزراعى (دميـــاط) .

١٢ - عدم صدور القرارات المنفذه لتوصيات السيد الرئيس جمال عبد الناصر بالعودة الى ماكانـــت عليه الاسعار فى سنة ١٩٦١ . (دميـــاط) .

١٣ - المطالبة بتنفيذ تشكيل المجالس القروية التى صدرت قرارات انشائها ولم يصدر قرارات بتشكيل اعضائها .

١٤ - تكرر نقص قطع غيار السيارات واطارات الكاوتشوك والاقمشة الشعبية والاحذيه البلاستونيل واحجرة الراديو من أغلب المحافظات .

أمانة الشئون العربيـــة :

أولا - المؤتمر الاول لاتحاد عمال فلسطين :

أقيم فى غزه من ١٤ الى ١٧ ابريل

١ - من خطاب السيد / أحمد الشقيرى .

أ - أنه استقبل فى الصين الشعبيه استقبال رؤساء الدول

- تعليق الامانـــة :

أنه يعنى أنه لم يعامل تلك المعاملة حتى من الدول العربية .

ب - أعلن بتحد سزائد انه اذا ظل باب الدول العربية موصدا فى وجه القضية الفلسطينيه فان منظمة التحرير سوف تعدل عن سياسة عدم الانحياز الى سياسة الانحياز .

ثانيا - نـــدوة فلسطـــين :

نظرا للخلافات الموجوده فى اتحاد طلاب الـ ج . ع . م لم يعين من يحضر النـــدوة عن الاتحاد وترك الحضور لمن يرغب . وعلى ذلك لم تقدم منه بحوث ولم يكن له أى دور بالمرة ولم يحاول استغلال الوفود التى حضرت الندوة . وكان الوفد دون مستوى المناسبة ممـــا عرضهم للتسفيه مرتين . مرة من الوفد الفلسطينى ، وأخرى من الوفد الجزائرى .

ويحتاج الامر الى اعادة تنظيم وضمان كفاءة التمثيل من الناحية الموضوعيه باجهـــزة متخصصة ومتفرغه .

وقد اتصلت بكل من الاخ طعيمه والاخ فتحى الديب فى هذا الخصوص .

أمانة الرأسمالية الوطنيـــة :

تقدمت بتقرير يشتمل على الدراسات التى اجرتها . والسياسة التى تنتهجها فى عملهـــا فى هذه المرحلـــة .

وأقترحت الامانة فى تقريرها عددا من المسائل من بينها :

أ - انشاء وزارة للتجاره الداخلية .

ب - تطوير الغرف التجاريه والصناعيه الى غرف اقتصاديه .

جـ - تنظيم تجارة الجملة وتطويرها الى مراكز توزيع .

د - انشاء جهاز مستقل للتسعيره .

وطلبت الامانه اقرار ما انتهت اليه من توصيات او توجيهات لكى تضع خطة العمل .

وطلبت الامانة توضيح امور بذاتها وهى قيام هذه الامانة باختيار مساعدين لها فى المحافظات ، عقد اجتماعات دوريه فى المحافظات ، تقرير سلطة الامناء المعاونين .

ثم استطرد سيادته قائـــلا :

ان الوضع الحالى يتطلب وضع برنامج عمل .. فاذا أذن السيد الرئيس يمكن أن نقرأ بعـــض النقاط الخاصة ببرنامج العمل .

ثم تلا سيادته مذكرة ببرنامج الامانة العامه حتى نهاية سنة ١٩٦٥ وهذا نصـــه :

برنامج عمل الامانة العامه للاتحاد الاشتراكى العربى

حتى نهاية سنة ١٩٦٥

أولا — الغـــرض من البرنامـــج :

أ — الانطلاق بالعمل داخل الاتحاد الاشتراكى العربى لتنشيط لجانه على مختلف المستويات .

ب — العمل على اكتشاف القيادات من خلال اللقاءات والزيارات والمؤتمرات .

جـ — اتخاذ موضوعات الانتاج والادخار ومحاربة الاسراف ومقابلة التحديات الداخليه والخارجيـــه مجالا للمناقشة وللدعوة .

ويجرى تحقيق ذلك بالمرور على المحافظات بمعدل محافظتين كل اسبوع وعلى أن يسبق الزيـــارة دراسة مكتبيه للتعرف على موقف كل محافظة ومراجعة الموضوعات التى يمكن اثارتها والمشكلات الـــتى سيجرى مناقشتها فى كل منها .

ثانيا — الموضوعات التى يتناولها البرنامج واسلوب التنفيذ :

أ — الموضوعـــــات :

١ — العمل على انشاء الامانات الفرعيه بالمحافظات التى تمثل مختلف الانشطه وذلك بعـــد دراسة لاسماء لجنة المحافظة والاسماء المقترحه لتمثيل الامانات الفرعيه ، والاتفاق علـــى الامناء المساعدين الذين يمثل كل منهم أحد الامانات الفرعيه التالية :

العمال — الفلاحين — المهنيين — الشباب — الرأسمالية الوطنيه

وعلى أن يتفرغ امين لجنة الاتحاد للعمل كل الوقت مع معاملة العاملين منهم بالحكومة مـــن الناحية المالية معاملة المنتدبين ، أما اذا كان من غير العاملين بالحكومة فيمنح مكافأة شهريـــه قدرها ١٠٠ جنيه نظير تفرغه وعلى أن يتم بحث كل حاله على حده فى حالة اقتضاء أى استثناء .

٢ — استكمال لجان المحافظات وتدعيمها بالافراد المختارين للامانات الفرعيه ممن هم أصـــلا من غير اعضاء اللجنـــه .

٣ — موازنة عدد اعضاء هذه اللجان باستكمال اللجان ذات العدد القليل من الاعضاء وعلـــى أن تكون القاعدة الاساسيه فى تشكيل اللجنة مراعاة تكوينها من ٢٠ عضوا + ملحـــوظة ٢ عن كل مركز أو قســـم .

٤ - اجراء مناقشات حول الموقف العام فى مجال التحديات الداخلية والخارجية وبصفه خاصه بالنسبة للموقف العربى - الانتاج - الادخار - الاسراف .

٥ - اجراء مناقشات حول قانون الاتحاد وما اسفر عنه التطبيق العملى خلال السنوات الماضيه .

٦ - مناقشة خطة عمل لجان الاتحاد فى المحافظات خلال الفترة القادمه على اساس زيارة محافظتين خلال يومى الاحد والاربعاء من كل اسبوع عدا الايام التى يعقد فيها اجتماعات اللجنة التنفيذيه العليا .

ب - اسلوب التنفيذ :

١ - قد يتطلب الامر تنظيم اجتماعات شعبيه الى جانب الاجتماع باللجان لمناقشة الصعوبات الاداريه والتنظيميه والعمل على القضاء عليها .

٢ - عقد اجتماع على مستوى لجنة المحافظة - ثم اجتماع متسع يضم لجان المراكز والاقسام والامناء والأمناء المساعدين للوحدات الاساسيه .

ونقترح البدء بالمحافظات التى بها تجمعات عماليه كبيرة كالبحيرة - الغربية - الدقهليه اسوان - السويس - الاسكندريه .

وكذلك فى مناطق الاصلاح الزراعى بالمحافظات مثل : كفر الشيخ - الشرقيه - اسيوط قنا - وحيث توجد بعض المصبيات .

٣ - نقترح ان يقوم بهذه المهمه مجموعه من اعضاء الامانه العامه وعلى ان تقدم مقترحات محدده وقرارات منظمه لاستكمال اللجان وتدعيمها على ضوء ما تسفر عنه هذه الزيارات والاجتماعات من نتائج .

ثالثا : عقد مؤتمرات فى مجال الانتاج والخدمات :

يمكن لكل محافظة ان تعد مؤتمرات تهدف الى الحث على زيادة الانتاج والارتفاع بمستوى كفاءة الخدمات وذلك عن طريق :

١ - تجميع امناء لجان الوحدات المشكلة فى الجهات التى تؤدى عملا او خدمه معينه كالوحدات المجمعه او المدارس والمستشفيات مثلا لمناقشة الصعوبات الاداريه والتنظيميه فى مجال اللوائح والقوانين التى تقوم هذه الجهات بتنفيذها بغرض تقديم اقتراحات محدده للقضاء على التعقيد الادارى ولا مكان اطلاق امكانيات العمل نحو زيادة الانتاج والوصول الى اقصى كفاءة فى الخدمه .

وعلى ضوء ما تسفر عنه هذه التجربه بعد تقييمها يمكن التوسع فى دراسة انواع اخرى من نواحى الانتاج او الخدمات .

٢ - دراسة مشكلات الائتمان الزراعى ومتابعة قيام اصحاب الحيازات بسداد سلفيات بنك التسليف فى كل محافظة .

٣ - التحرك فى المجال التعاونى والربط بين التعاون وبين الاتحاد الاشتراكى العربى • واقترح ضم رئيس مجلس الادارة فى الجمعيه التعاونيه وسكرتيرها وامين صندوقها الى لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى فى القريه وضم القيادات التعاونيه فى المركز والمحافظة وعلى ان يكونوا اصلا من الاعضاء العاملين بالاتحاد ولكن غير موجودين ضمن اعضاء اللجان •

٤ - اقامة مؤتمرات تعاونيه اثناء الزيارات فى المحافظات تشمل التعاونيين بعد ضمهم للجان الاتحاد •

اجراءات التنفيذ :

يعمل المرشحون بالامانات الفرعيه بكل محافظة كلجان تحضيريه للاعداد لهذه الموضوعات ودراستها من الناحيه الفنيه بالنسبه لكل مؤتمر •

رابعا - المعهد العالى للدراسات الاشتراكيه :

تبدأ الدراسه يوم ١٩٦٥/٥/٩ وتنتهى قبل اعياد الثوره فى ٢٣ يوليو ومعظم الدارسين من مرشحى الامانات الفرعيه والمحافظات ويعتبروا النواه الاولى فى اتجاه بناء القيادات على اساس من الفكر •

خامسا - تنظيم اجتماعات مع مختلف القطاعات :

- عقد اجتماع دورى مع مجموعات من الشباب والمهنيين والطلاب اسبوعيا •
- البدء بتشكيل نواه للحركه النسائيه تتكون من وزيرة الشئون الاجتماعيه وعضوات مجلس الامه وبعض العاملات فى مجال الاعلام واجراء دراسات لعدد لايتجاوز الـ ٥٠ كلجنه تحضيريه للحركة النسائيه •
- قيام لجنة تمثل الدعوه والمعهد والصحافة والعلاقات الخارجيه والشئون العربية والبحوث لمناقشة الاتجاهات العامه واقتراح حاجة التنظيم فى الميادين الفكريه والنظريه •

هذا وقد اتخذت الخطوات اللازمه لزيارة كفر الشيخ يوم الاربعاء الموافق ١٢ مايو الجارى بداية لتنفيذ البرنامج •

السيد الرئيـــــس :

هـل لـدى احدكـم أى كـــــلام ؟

السيد / كمال الدين رفعـــت :

لقـد سبق ان تكلمنا فى موضوع تنشيط الاتحـاد .. وابديت رأيى فى هذا الموضوع بانـه لا يمكن أن نطلـق عملية تنشيط الاتحـاد بدون مضمون معين .. وفى تقديـرى ان هذا المضمون هو ان نطـرح مشاكل معينة ينشط الاتحاد حولها .. مثـــل موضوع المحصولات الزراعية والقطـن أو موضوعات الصناعـة أو زيادة الانتاج فى فترة معينـة فى كـل قطاع .. وهذا هو الذى ينشط الاتحاد .. ولا يمكن تنشيط الاتحاد دون تحديد موضوعـات معينة يدور حولها التنشيط .. فـلا بـد ان تحدد نقـاط معينـة ويطلب من اللجان التحرك فى داخلها او النشاط حولها .

السيد الرئيـــــس :

هناك نقطة سبق أن تكلمنا فيها .. وهى خاصة بتكوين الأمانات الفرعية .. فهـل تكونت الامانات الفرعيـة ؟ .. وهل تم اختيار الناس ؟ .. فاننـا اذا شكلنـــا الامانات الفرعية فى المحافظات بحيث تضم كل امانة ١٠ أفراد سيكون لدينا الأعضـــاء العاملين النشطين .. ويقدر عدد اعضاء هذه الامانـات يمكن ان نشكل فى كـــل المحافظات لجنة للدعـوة والفكـر تأخذ من لجنة الدعوة والفكر فى الامانة العامة خطوطـا عريضـة وبذلك يحدث نشاط فى مجال الدعوة والفكر .. وقد قلنا هذا الكلام فـــى اول الجلسات .. فهل تم تنفيذه ؟ .

السيد / كمال الدين رفعـت :

بالنسبة لأمانة الدعوة والفكر يوجد شخص فى كل محافظة .. ونحن نتصل بالمحافظات مباشرة .. ولكن ليس جميع الموجودين صالحين لهذه العملية .. ونحن اتفقنا على ان الذين التحقوا بدورة المعهد الاشتراكى سيكونون نواة لعمليات الدعوة والفكر فى داخل المحافظات .. ولكن الوضع القائم حاليا انه يوجد شخص فى كل محافظة .. ولكن القليل من هـــؤلاء يصلح للعملية .. والباقى لا يصلح لها .. هذا هو الوضع بالضبط .. ونحن فى انتظـار من يتخرجون من المعهد ليكونوا نـواة للعملية .

السيد الرئيـــــس :

وبالنسبة لباقـــى الأمانـــات ؟

السيد / على صبرى :

نحن كونّا الامانات الفرعية .

السيد / انور سلامه :

بالنسبة لأمانة العمال فقد كونّا الأمانات الفرعية فى اغلب المحافظات .. وبعد خطاب السيد الرئيس فى عيد العمال بدأنا نرسم خطة كبيرة جدا وشاملة لكى نستطيع النزول فى مجال العمال بالعناصر التى تحددت فى خطاب السيد الرئيس .. ومن الطبيعى ان أهم شيء هو الموقف العسكرى وصلته بالناحية الاقتصادية وكيف انه يمثل عبأ على الناحية الاقتصادية .. ثم نشرح العناصر التى تضمنها خطاب السيد الرئيس .. ونوضح ان العبء الاقتصادى يمكن مقابلته بشيء من اثنين .. تخفيض الاستثمارات .. أو زيادة الموارد والادخارات .. ثم نرفع شعار ابقاء الاستثمار .. وهذا يؤدى بالتبعية الى ان تكون مقابلة هذه الاوضاع عن طريق زيادة الايرادات .. وسنقول للعمال انهم كسبوا كثيرا جدا وحصلوا على الشيء الكثير .. ولا بد من رفع شعار تجميد الأوضاع فى صورة من الصور .. ولسنا اول دولة فى العالم تقوم بتجميد الأوضاع .. وهو ما يسمى بالسلامة العمالية بحيث تظل الأوضاع كما هى .. وطبيعى ان هناك شعارات كبيرة مثل : الانتاج والعمل خلال الراحة الاسبوعية يوما فى كل شهر والحد من الاجازات السنوية والمرضية والعمل ساعات زيادة .. ثم الاتفاق على اسلوب عمالى حتى لا يطالب العمال ببعض المطالب .. ونحن كقيادة نرفع شعار ان أى شيء يختلف مع هذا يعتبر خروجا على الشعور الوطنى .. ونزل بكل هذا الى القاعدة .. وهذا يحتاج منا ان نسلك سبيلين .. الأول : هو الاجتماع بالاتحاد العام والنقابات العامة واللجان النقابية كقاعدة عمالية .. وقد اجتمعنا فى الاتحاد العام وفهم الجميع كل هذه الاوضاع .. وكان فى ذلك شحنة كافية جدا لهم .. وهم مستعدون .. والسبيل الثانى : اننا سنجمع جميع مجالس الادارات والنقابات العامة يوم الجمعة بعد القادمة لكى نوضح لهم السبيل ولكى يضعوا بانفسهم اسلوب العمل فى المرحلة/ بحيث لا تكون هناك مطالب وانما تكون هناك زيادة عمل وكل العناصر التى تحدث عنها سيادة الرئيس فى عيد اول مايو .. وبعد ذلك ننزل فى المحافظات الى لجان المشرين فى الوحدات الجماهيرية واللجان النقابية فيها .. وسيوضع برنامج اسبوعى بحيث نأخذ كل اسبوع محافظتين .. وسنبدأ — بمحافظة الغربية هذا الاسبوع .. وهكذا .. وفى كل محافظة سنجمع اعضاء لجان

الاتحـــاد الاشتراكى فى الوحدات الجماهيرية مع اللجان النقابية مع اعضاء مجالـــس الادارات لكى يتفق الجميع على خطة انتاج جديدة مبنية على وقائع من خطة المصنـــع فالمسألة ليست مسألة اعلانات باننا دخلنا شهر الانتاج او اننا سنفعل " كذا وكذا " .. وانما نحن نريدها عملية وفقا لخطة .. وهذا كله يكوّن رايا عاما .. وهذه فـــى تصورنا هى مسئولية امانة العمال فى الفترة القادمة مباشرة .

السيد / زكريا محيى الديـــن :

ارى ان تكون لمحافظة البحيرة الاسبقية لانه توجـد مشاكل فى شركة " البيضا " بسبب عملية التقييم .. وقد علمت منذ يومين انه حدثت عمليات تخريب بالنسبة للأقمشة اذ قـــام بعض العمـــال بتمزيق الأقمشة وكتبوا شعارات مختلفة بالنسبة للانتاج .. وقد انخفـــض الانتاج حوالى ٨ مليون متر عن السنة الماضية .

السيد / انـور سلامـــه :

سنزور محافظة البحيرة يوم الأحد القادم .. وسنزور محافظة الغربية غدا وهنـــاك مؤتمران للبترول والكيماويات فى الاسكندرية من اجـل الانتاج .. وفى هذا المجـــال سنقوم بحملة مركزة جدا حول النقاط التى وردت فى خطاب السيد الرئيس فى عيد العمال .

السيد / عبد الفتاح ابو الفضل :

ان موضوع تجميد مطالب العمال ، أوافـق عليه ، ولكن القوانين العمالية وتعديلهـــا كما نادى مجلس الوزراء بذلك لابد ان نسيرها اهتمامنا قبل التجميد ، بحيث نعيد النظـــر فى هذه القوانين العمالية ، وخصوصا قانون العمال لانه مثار صراع بين مجلس الادارة والعمال لذلك فان التجميد لا بـــد ان يسبقه تعديل للوائح والقوانين الخاصة بالعمـــال ، علـــى أن يؤخذ فى الاعتبار رأى القاعدة العمالية .

السيد / انور سلامه :

فى الحقيقة ان القوانين واللوائح كلها معروضة على مجلس الوزراء وضمنها بالطبع قانـــون العمـــال ، ولكن ذلك لا صلة له اطلاقـا بالتجميد ، لان تعديل القانون شيء والتجميـــد شيء آخر ، اذ انـه فى الحقيقة عبارة عن اسلوب تتفق عليه الحركة العمالية لمدة سنة أو سنتين ، لترفـع شعارا آخـر " لا مطالب " وذلك لا يمكن النص عليه في قانون ، وانمـــا هو اسلوب تتفق عليه الحركة العمالية كلها كما سبق أن أشرت ، فالقانون مثلا يشترط ألا تقـــل ساعات العمل عن ٧ ساعات ، بينما يمكن ان تتفق الحركة العمالية على ان تكون عدد الساعات ٨ وهكـــذا .

لذلك يبدو انه لا يمكن الربط بين التشريع وبين مقابلة وضع سياسى معين حتمته الظروف .

ولقد مضى ١٣ عاما على قيام الثورة ، والعمال حصلوا على مكاسب لا حد لها ونحن نقول لهم لقد اعطيتم مالم تطلبوا ، ولذلك فنحن نريد منكم تقدير الظروف الراهنة بتجميد المطالب والاندفاع باقصى جهد لزيادة الانتاج .

اما بالنسبة للقانون ، فانه سيعرض حتما على القاعدة العمالية ، ولكننا فى الحقيقة لم نتفق على اسم القانون فى مجلس الوزراء ، لانه من الامور المسلم بها ، ان لكل قانون هدف ، وحين نحاول معرفة الهدف الذى يستهدفه القانون الحالى نجد انه حماية العمال ، اما الهدف الكبير الذى نسعى اليه الآن فهو الانتاج من ناحية وحماية العمال من ناحية اخرى .

السيد / عبد الفتاح ابو الفضل :

ان هناك مشاكل كبيرة فى مجال تقييم العمال وطبيعة العمل ، ولدينا معلومات عن هذه المشاكل ، فكيف نجمد قبل حل هذه المشاكل كلها ؟

السيد / انور سلامه :

هناك فارق واضح — كما سبق ان ذكرت — بين التجميد وبين حل المشاكل ، لان هذه المشاكل موجودة سواء جمدت الاوضاع او لم تجمد ، ولكن بدون شك اذا اتضح لنا أن — العلاقات الصناعية الموجودة اليوم بين الادارة والعمال اذا اكتنفها شيء ، فواجبنا هو القضاء على ذلك ، أما ما نقصده بالتجميد فيتلخص فى انه لا مطالب جديدة ، ولا أعباء جديدة وانما المطلوب هو شيء جديد ، هو زيادة الانتاج بعد أن تحققت العدالة ، وتحققت مكاسب هائلة للعمال فى ظل الثورة .

السيد / الرئيس

ان الشعار الذى ينبغى ان يرفع هو " لامطالب اقتصادية " .

السيد / انور سـلامه

لقد اقترحنا — ياسيادة الرئيس — بعض الشعارات منها : " الكرامة الوطنية قبل اى شئ " ، " التمسك بالانتاج سبيل الرخاء ، " لامطالب اقتصادية " ، " الخروج عن الاوضاع الحالية خروج عن اهداف الدولة " .

تلك هى صورة من الشعارات التى سنرفعها .

الدكتور ابراهيم سعد الدين

اننى اوافق على كلام الاخ انور سلامه ، ولكن النقطة التى اثارها الاخ عبد الفتاح ابو الفضل المتعلقة بالنزاع القائم حاليا داخل المصانع بالنسبة لمسألة التقييم ، هو فى اصله ليس مجرد نزاع لمجرد رفض الاجور ، ولكنه نزاع على الموقف النسبى ، من الذى يأخذ هذا ؟ ومن هو أحق ؟ لذلك اعتقد ان عملية التجميد — خصوصا بالنسبة لعمال القاعدة — لابد ان يصاحبها شئ من التضحية ، لانه ان لم يصاحب التجميد فى القاعدة جزء من التضحية فى المستويات العليا فان ذلك يوجد حالة قلق .

السيد / الرئيس

ماذا تقصد بتنازلات المستويات العليا ؟

الدكتور ابراهيم سعد الدين

اننى اقصد ان يحدث نوع من التنازلات فى المستويات العليا بالنسبة لبدل التمثيل مثلا ، او ماشابه ذلك من الميزات التى يمكن ان يحدث فيها شئ من التنازل . وليس ينبغى ان يكون هذا التنازل كبيرا بالضرورة ، ولكن ذلك الأمر يعطى شكلا يوحى بأن هناك شئ .

السيد / على صبرى

اود أن اوضح شيئا فيما حدث عن التقييم فى مصانع البيضاء . ان مشكلة التقييم لم تكن اساسا من جانب العمال ، وانما الذى اثارها هم الاعضاء المنتخبين الذين استغلوا النقابة ولجنة العشرين ، ومن الطبيعى ان موضوع التقييم يعتبر مغريا بالنسبة لهذه الفئات ، ولكن المشكلة لم تبدأ اساسا من العمال ، والتقييم فى حد ذاته مسألة لها قواعد معينة ، وحتى فى مناقشاتنا للائحة التى وضعت ، كنا

نعلم مقدما ان هناك مشاكل ولذلك بادرنا بوضع قواعد للتظلم ، وتكونت اجهـــزة محايدة تبحث اى مشكلة من المشاكل ، اما ان يحدث بعد ذلك ان بعض المصانـع او بعض مجالس ادارتها ، او المنتخبين فيها ارادوا استغلال هذا الموقف فذلـك موضوع معين ، اما بالنسبة لزيادة الإنتاج ورفع شعارات بألا مطالب اقتصاديـــة جديدة ، فانني أتمنى لو استطعنا تطبيق تلك السياسة على جميع القطاعات الاخـرى .

السيد / حسين الشافعى

لدينا عملية تنظيمية صغيرة ، بالنسبة للمصانع التى يوجد بها عدة وحـــدات جماهيرية ، بمعنى ان بها اكثر من لجنة عشرين ، فى شركة البيضا مثلا توجـــد هذه الحالة ، وذلك الامر يوجد نوع من عدم الارتباط ، ويجوز ان يحدث نوعا مـــن المزايدات بالاضافة الى احتمال عدم وجود قيادة موحدة فى مثل هذه المصانـــع ولقد اجلنا اتخاذ اجراء فى هذه المسألة ، ولكنى ارى انه يجب ان نبادر بعمل اجراء سريع ، بحيث نجمع لجان العشرين كلها ونكون منها مؤتمرا ينتخب لجنة واحدة .

السيد / انور سلامـــه

انني ارى انه بدلا من ان نحمل لجان متعددة داخل المصنع ، اعتقد انه يجـــب ان نفكر اولا فى الطريقة النهائية التى نستطيع بواسطتها ان نبت فيها بالنسبة للجنـــة النقابية ولجنة العشرين ومجلس الادارة ، بحيث اذا قمنا بأى عمل فيكون فى اطـــار نهائى للصورة التى يجب ان يكون عليها العمل داخل المصنع ، اما ان نحل هـــذا الموضوع بهذا الشكل ، فستكون هناك قيادة جديدة ، وهى قيادة الوحدات المتفرقـة داخل الوحدات الجماهيرية بالاضافة الى لجان العشرين وتعددها داخل المصنـع بالاضافة الى اللجنة النقابية ومجلس الادارة .

اعتقد ان هذا الموضوع الآن اصبح فى حاجة الى حل بأى شكل ، ونحن نرغـــب فى ان يكون هناك استقرار لهذه الامور المتشابكة ، ولقد اقترحنا قبل ذلك عدة حلول ، ومن الضرورى الوصول الى اجراء لحل هذه المشكلة بأى صورة من الصور ، لنبدأ العمل حتى تكون المهام واضحة ومحددة ويلتزم الجميع بها ، لانه فى الحقيقة توجد حالـــة من القلق .

السيد / الرئيـــس

ماهو اسلم حل فى تصورك ؟

السيد / انور سلامـــــه

هناك عدة حلول منها :

(١) استمرار الوضع الحالى على ماهو عليه ، بحيث لاتكون هناك اختصاصات لـــكل

لجنة ، ولو قلنا اختصاصات هذه اللجنة الجديدة هو التوعية والارتفاع بالمستوى الثقافى ، ورعاية شئون العمال ، ذلك لانه يصعب ان نفرق اليوم مابين النقابة ودورها فى العمل السياسى والوحدات الجماهيرية لانه لايمكن ابعاد الوحدة الجماهيرية عن مشاكل العاملين ولانستطيع ابعاد التنظيم النقابى كذلك عن السياسة .

وفى تصورنا ان اى فكرة تهدف الى فصل الاختصاصات فانها ستكون غير مجدية ، لان الاختصاصات فى كل منهما واحدة ، اذ لو راجعنا قانون النقابات ، واسلوب الاتحاد الاشتراكى ، نجد ان كل وحدة لايمكن الفصل بينها اطلاقا ... هذا اقتراح اول .

(٢) قصر ترشيح العضوية لمجلس ادارة اللجنة النقابية على اعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى .

ولنأخذ لجنة الاتحاد الاشتراكى — كخطوة اولى — ونجرى انتخابات على درجة اخرى وذلك لننتقى من اللجنة ، أعضاء لجنة النقابة وذلك يسهل كثيرا من عملنا ، ذلك لان النيتوع واحد ، ولكن يواجهنا اعتراضين :

(أ) ان تبقى الانتخابات على درجة ثانية للجنة النقابية التى تعتبر نفسها منتخبة من قاعدة اوسع ، فهى لاتعتبر انها جزء يقدر ماتعتبر انها قيادة للاتحاد الاشتراكى داخل الوحدة الجماهيرية .

نريد ان نتفادى شعور اللجنة النقابية انها قيادة للاتحاد الاشتراكى بل بالعكس ، ان الاتحاد الاشتراكى يجب ان يكون القيادة الاصلية للنقابة .

(ب) اعتراض دولى آخر يواجهنا وهو الحرية النقابية بحيث لايجوز ان تكون النقابة مقيدة ، ونحن منضمين الى اتفاقية دولية فى هذا الصدد .

(٣) الحل الثالث هو الدمج ، وفى رأينا ان ذلك لايحل المشكلة .

والمشكلة فى ذلك كله ان القاعدة التى تنتخب هذه اللجان قاعدة واحدة

(٤) اما الحل الرابع فهو اشتراك اللجان النقابية ، بحيث لايكون هناك لجان للاتحاد الاشتراكى داخل المصنع ، وتبقى اللجنة النقابية فقط ، ونحن نعتبر ان هذا الحل انما يكون على حساب الاتحاد الاشتراكى ، الذى نخرج لجنته من المصنع ، لتكون فى اطار الوحدات السكنية ، ونحن يهمنا ان يكون التنظيم السياسى فى داخل المصنع .

والمذكرة المتعلقة بهذه الاقتراحات قد تناولت تاريخ تلك المسائل في الدول الشيوعية ، والدول الاشتراكية وربما يدهش البعض من القول بالدول الشيوعية والدول الاشتراكية ، ففي الدول الشيوعية لا يجب ان تكون هناك تنظيمات نقابية ، فلا توجد على الاطلاق ، لان الشيوعية ترجع اصل النقابة الى الحماية والرعاية ، ومن الطبيعي انهم يقولون ان المجتمع الشيوعي ليس فيه استغلال ، ومن ثم فان النقابات انما تكون في المجتمع الرأسمالي حيث الاستغلال ، والذي حين يتطور فانه ينتهي الى الشيوعية او الاشتراكية وبذلك ينتهي الاستغلال وتنمحي الى الابد صورة صاحب العمل المستغل بحيث يصبح التصور الكامل بألا مجال للنقابة بالصورة النقابية القديمة وانما الواجب — في نظرهم — ان يكون هناك تنظيم سياسي داخل كل وحدة جماهيرية لكي يعمل على تحقيق اهداف الانتاج ، ولكي يعمل على ايجاد الكادر ، وتحقيق الرقابة الشعبية ، الى آخر هذه المهام . اننا لو نظرنا الى قيمة النقابة سواء ماجاء فيها او في القانون فهي ليست مهمة اصلية للنظم النقابية ، كما هو محدد في الميثاق الوطني . ولكنها مهمة اصلية لتنظيم داخل المصنع يعمل من اجل تحقيق الاهداف التي نعتبرها من الاهداف السياسية . اما الدول الاشتراكية فانها حين رأت هذه الصورة فانها خشيت ان تنهي الوضع النقابي ومن ثم فانها لن تستطيع ان تتصل بالحركة النقابية الدولية ، ومن هنا يتضح انه لاوضاع معينة رأت هذه الدول ان تستميض عن الاسم بالتنظيم السياسي داخل الوحدات الجماهيرية ، والابقاء على اسم التنظيم النقابي ولكنه يقوم بالاعمال السياسية التي يجب ان يقوم بها التنظيم السياسي . وعلى ذلك الاساس رؤي الابقاء على اسم التنظيم النقابي حتى لا يفقدوا عضويتهم في مكتب العمل الدولي ، وحتى لا يفقدوا وضعهم في الاتصال بالحركة النقابية الدولية وحتى لا يطعنوا كحركة تنهي التنظيمات النقابية ، اذ ان مجرد ان تقول الدول الاستعمارية ان الاشتراكية او الشيوعية تنهي الحركة النقابية او التنظيمات النقابية ، فان ذلك يمثل طعنه نجلاء بالنسبة للدول التي لم تتطور بعد الى الاشتراكية ، ولذلك انتهى المطاف بالدول الشيوعية الى مايأتي :

(١) الابقاء على الحركة العمالية بهذه الصورة التى عرضتها ، مع وجود لجنة من الحزب .

(٢) فى بلاد كثيرة قالوا لتكن هذه اللجنة النقابية هى لجنة الاتحاد الاشتراكى (او التنظيم السياسى) وفى نفس الوقت فان لجنة الاتحاد الاشتراكى تتسلسل نقابيا فى الحركة النقابية ، وقياديا فى التنظيم السياسى .

واخيرا يكون هو تنظيم سياسى ونقابى داخل المصنع ، ليتطور بعد ذلك الى التنظيمات النقابية وبذلك يمكنها ان تتصل عالميا ، وفى نفس الوقت فانها تتسلسل تسلسلا قياديا فى التنظيمات السياسية .

ان رأيى ان عرض هذه الصورة يحل لنا مشاكل كثيرة لانى لا اشعر انى نقابى على حساب الاتحاد الاشتراكى ، ولكن الخشية تتمثل فى الفصل بين النقابية والاتحاد الاشتراكى ، حين يكون هناك نقابيين دون ان تكون هناك رابطة مع التنظيم السياسى ، اذ قد يأتى يوم يتباعد الاثنان او يتعارضا على مدى ماتكون علية القيادة فى الحركة النقابية .

ان لدينا مشكلة اخرى وهى ان ديمقراطية الكاملة ، لاننا لانفرض قائمة ، فى الانتخابات ، اذ ان هناك دولا كثيرة تفرض قائمة مضمونه مزيين اعضاء الكادر السياسى ، تكون فى نفس الوقت الكادر النقابى بحيث لايكون هناك تباعد كبير بين التنظيم النقابى ، والتنظيم السياسى ، ولان لدينا فى نظامنا حرية كاملة للنقابات والتنظيم السياسى ، فاننا نخشى ان يحدث نوع من التفرغ فى العملية بحيث يكون لدينا نوعين ...

وفى تصورى اننا لو اقمنا لجنة نقابية تكون فى نفس الوقت لجنة للاتحاد الاشتراكى وتكون مسئولة سياسيا كما هى مسئولة نقابيا تتلقى تعليماتها وتوجيهاتها ونشترط فى هذه القيادة مايمكن ان يشترط فى قيادة التنظيم السياسى ، حتى لا نسلم الحركة النقابية الى وضع يبعدها عن التنظيم السياسى .

هذا الاقتراح الخامس الذى نضيفة الى الاقتراحات الاربعة التى ذكرتها حتى الآن وهو باختصار لمنع التعدد فى اللجان داخل المصنع .

السيد / عبد السلام بدوى

ان الموضوع الذى اثير بشأن اوضاع الحركة النقابية فى الدول الاشتراكية فان المتتبع للحركة النقابية فى الدول الاشتراكية يجد انها فى وضع قوى جدا .

ففى روسيا نشأت الحركة النقابية أيام ثورة سنة ١٩١٧ على أساس وجود النقابات العمالية وعلى أساس أن العمال يمتلكون المصانع .. وقد سمحت الدولة بالحركة النقابية فى أول الامر على أساس أن ذلك فى المصنع ولكن الدولة وجدت أن جزء من العمال كانوا فى قيادة المصانع ، وفى سنة ١٩٢١ قررت الدولة أن تقوم النقابات بادارة المصانع نيابة عن الدولة .

ان اللجان النقابية تتولى الان فى الاتحاد السوفيتى مهام ضخمة جدا وهناك لجنة تسمى " لجنة العمل والاجور " على مستوى الاتحاد السوفيتى تضع الاجور السنوية وتشترك فى وضع خطة الاجور السنوية بحيث يتوازن مجموع الاجور مع الاسعار سواء بالنسبة للانتاج أو الخدمات بحيث تتساوى الاجور مع أسعار السلع الاستهلاكية بما يضمن تحقيق فائض فى نهاية الامر يستخدم فى التنمية الاقتصادية

ان هذا الكلام الذى يقال فى وضع النقابات أو الاتحاد الاشتراكى أو التنظيمات السياسية فى وضع الحزب الشيوعى فالحقيقة ان وضع الحزب بصفة عامة يختلف لان له واجب وللنقابة واجب آخر فان الحزب قوة سياسية محركة تحرك جميع انحاء المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية عن طريق المنظمات أما فى الدول الاشتراكية بصفة خاصة فتوجد التنظيمات الثلاثة الاتية :

١ــ لجنة المصنع ــ وهى عبارة عن اللجنة النقابية وهى تنتخب انتخابا مباشرا من بين العاملين داخل المصنع .

٢ــ لجنة الحزب ــ أو " خلية الحزب " وهى موجودة لتنفيذ تعليمات اللجنة الاقتصادية للحزب .

٣ــ الادارة ــ وفى الدول الاشتراكية يقتصر الامر على مدير واحد مسئول عن المصنع .

ويتضح أن هناك تحديد لواجبات التنظيمات الثلاثة المشار اليها فيما بين لجنة المصنع وخلية الحزب والادارة .

فالعمل الرئيسى لخلية الحزب هو أن تقوم بالعمليات السياسية ، اذ تأتى اليها تعليمات معينة كزيادة الانتاج أو اثارة موضوع معين أو قضية معينة .. الخ .

الفرق هناك أن اللجنة لا تباشر العمل بنفسها ولكن الاتصال يتم عن طريق لجنة المصنع أو كما قال البعض فان الحزب هو القوة المحركة أو البخار والنقابة هى العجلة التى تنقل هذه الحركة الى جميع العاملين فى الدولة الاشتراكية .

وفى الدول الاشتراكية عموما ــ والاتحاد السوفيتى بوجه خاص ــ توجد الخلية للجنة المصنع والادارة وفى يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا نفس الشىء .. لكن على أساس أن التنظيمات هناك لها خطوط واضحة فأسباب قوة النقابة هناك أنها تباشر تعليمات محددة لأن جميع أعضائها ينتخبون عن طريق الحزب .

وهناك قائمة بجميع التعيينات الاساسية فى الدولة وللنقابات لابد من اقرارها عن طريق الحزب .

اذن الكلام الذى يقال عن الغاء النقابة أو ضمها الى الاتحاد الاشتراكى كلام غير سليم والمفروض أنه لابد من وجود تنظيم الاتحاد الاشتراكى داخل المصانع والمزارع والوحدات الجماهيرية .

فالنقابة لها دور محدد ومجلس الادارة له دور محدد أيضا • أما الاتحاد الاشتراكى فواجبه القيام بالعمل السياسى وليس من الضرورى أن يباشره بنفسه ، ولكنه يمكن مباشرة هذا الدور بواسطة اللجنة النقابية •

ان للنقابة مهمة تختلف فى الدول الاشتراكية عن المهمة القائمة حاليا لدينا فنظام العمل فى الدول الاشتراكية " بالانتاج " أو "بالقطعة" وهناك معدلات انتاج أو انماط وعلى قدر ما يحقق العامل من نتائج يحصل على أجره •

وهناك خطة اقتصادية للمصنع وميزانية شهرية وهذه الميزانية يراجعها بنك من بنوك الدولة وهذا البنك لديه صورة مطابقة لتلك الميزانية تماما ، فان لم يكن المصنع قد حقق الاهداف المطلوبة منه فان البنك يمتنع عن صرف أى مخصصات للمصنع ، فواجب النقابة هو حث العمال على زيادة الانتاج والوصول الى معدلات مرضية فيه ، كذلك فان أى عمل يمكن أن تبلغه النقابة الى العمال مثل الشئون الاجتماعية والمستشفيات وغيرها ، وذلك من ضمن الاسباب القوية التى يعمل كل تنظيم من التنظيمات الثلاثة على تحقيقها •

الدكتور ابراهيم سعد الدين :

فى الحقيقة نريد أن نخرج من المناقشة حول ما هو موجود فى الدول الاشتراكية أو الدول الشيوعية •• والافتراض الاساسى •• لماذا توجد النقابة ؟ ورغم الاسس التى ذكرها الاخ أنور سلامه •• والتى يتضح منها عدم الحاجة الى الدفاع عن مصالح العمال •• فهذا الافتراض محل شك لأن الملكية العامة لوسائل الانتاج تدار بواسطة أناس •• وهؤلاء الناس عرضة للخطأ •• وطالما يوجد هذا الاحتمال •• اذن فان هناك حاجة للدفاع عن المصالح العمالية بواسطة هيئة لا تشترك فى النهاية فى اصدار قرارات ادارية •• والدفاع عن المصالح العمالية ليس معناه أساسا أن هذه المصالح مضادة للدولة أو تعمل ضد المجتمع فى عمومه أو أنها ترغب فى تحقيق صالح خاص على حساب الصالح العام ••• والذى مارس الادارة منا يجد أن كثيرا من الاشياء لا ينتبه اليها رغم رغبته فى التنبيه اليها وهى من المسائل والمصالح التى تمس جميع العاملين فى الادارة •• فهو يصدر قرارات معينة عيبها الاساسى انها ليست فى صالح العاملين •• لان المهمة الاساسية الموكولة اليه هى الانتاج •• لذلك فان الانسان يتعرض الى نوع من الخطأ أو نوع من المجافاة لما يعتقده العاملون أنه من حقهم ويجب أن يدافعوا عنه • فالمشكلة هى وجود ذلك الجهاز المستقل الذى يمثل العاملين ديموقراطيا والذى يكون له حق الدفاع عنهم ويتخذ من الخطوات القانونية ما هو ضرورى من أجل الدفاع عن مصالح بعض الافراد مثل عملية الطرد التعسفى •• اذن من الذى يدافع عن العاملين فى مثل هذه الاشياء ؟ ان هذا يقتضى وجود هذا الجهاز بأى اسم •• وأنا لا أعتبر وجوده مشكلة سواء كان نقابة أو غيرها •• ونحن عندما نتكلم عن جهاز يقوم بالدفاع عن العاملين •• نفترض أساسا غياب الادارة عن التمثيل فى هذا الجهاز •••

لأنها أساسا صاحبة الحق فى اصدار هذا القرار ٠٠ وهذا الجهاز ما هو الا جهاز مستقل عنها يمثل العاملين فى نواحى قانونية مختلفة قبل الادارة ٠٠ وليس معنى ذلك أن يكون هذا الجهاز فى الدول الاشتراكية وفى الدول الرأسمالية واحد ٠٠ انما يختلف وجوده بالنسبة لكل منهما حسب درجة وعيه وثقافته السياسية وارتباطه بالنشاط السياسى ودرجة حزبيته ٠٠ فوجوده فى الدول الاشتراكية ليس معناه ان يتخذ موقفا مضادا للمصلحة العامة ٠٠ وقد تخطىء الادارة ٠٠ انما على أساس درجة وعيها وتثقيفها السياسى والتزامها الحزبى يمكن ان تعمل مع النقابة بيسر وسهولة ٠

وفى الحقيقة بغض النظر عما هو موجود فى أية دولة اشتراكية أخرى سواء كانت نقابة حقيقية أم لا وتمارس مهمتها أم لا ٠٠ فأعتقد أنه من الواجب وجود هذا الجهاز الذى يتكلم ويدافع عن الناس فى عملهم اليومى أمام الادارة التى لها السلطة المطلقة فى اصدار القرارات ٠٠ ويقام هذا الجهاز بواسطة أفراد فى مناطق متعددة ٠

السيد / على سيد على شمير :

لا شك أنه يوجد خلاف بيننا وبين الدول الشيوعية ٠٠ الخلاف الأول بالنسبة لنا أن جميع الاعضاء فى أى مصنع من المصانع هم فى نفس الوقت أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى ٠٠ انما فى الاتحاد السوفيتى والدول الاخرى فان عددا قليلا منهم أعضاء فى الحزب ٠٠ والمشكلة التى عندنا هى أن كل العاملين فى أية مؤسسة من المؤسسات أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى وهم أيضا أعضاء فى النقابة ٠

والخلاف الثانى هو الديمقراطية ٠٠ ففى هذه الدول لا توجد انتخابات حرة ٠٠ ويقوم الحزب باختيار رئيس النقابة الذى يقوم بتنفيذ تعليمات الحزب ٠٠ وهذا كان موجود فى قانون الاتحاد الاشتراكى وهى أن التنظيمات الشعبية عبارة عن أجهزة تنفيذية للاتحاد الاشتراكى ولا تدخل مع الادارة ٠

ونجد مشاكل لا تتعارض مع الادارة وتتفق مع النقابة وهى التى تقوم بالتنفيذ داخل المصنع ٠٠٠ اما لجنة الحزب فلم تتدخل فى المشاكل لانها تعتبر جهاز رقابة على جميع الاجهزة الموجودة فى المصنع وفى الوقت نفسه تقوم بالتنفيذ وتجند لهذا الغرض داخل المصنع ٠

والفرق الثالث الذى بيننا وبينهم هو عملية الديمقراطية والالتزام ٠٠ فعملية الالتزام التى تكون فى الانتخابات تجعل الناس لهم ولاء للقاعدة أكثر من المبادىء ٠٠ ولذلك فانها تتعارض لانه بعد سنتين ستجرى الانتخاب مرة أخرى ٠٠ وقد تنضم النقابات الى الحزب ٠٠ انما توجد مشاكل ٠٠ وهذه تختلف فى حزب العمال البريطانى عن ما هو بالنسبة للدول الشيوعية ٠٠ فان الحزب الشيوعى هو الذى يقوم بتنفيذ سياستها عن طريق اللجنة النقابية أو عضو أو اثنين أو بهما معا ٠٠ ولكن لا توجد انتخابات ٠

وعلى كل فليست كل هذه الفروق هى الموجودة بيننا وبين الدول الشيوعية ٠

السيد / كمال الدين رفعت

ان المفروض فى النقابة فى الدول الرأسمالية انها تشكل استخلاص حقوق العمال من الطبقة الرأسمالية ٠٠ وهذا هدفها الرئيسى وليس هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ٠٠ اما هدفها الاساسى فى المجتمع الاشتراكى هو ان النقابة تمثل نشاطا اقتصاديا معينا ٠٠ ويكون واجب النقابة فى هذه الحالة هو تدعيم هذا النشاط فى مجموعة ٠٠٠٠ وغير هذا فان لها واجبات اخرى هى عملية الدفاع عن حقوق العمال وليس استخلاص حقوق العمال كما قال الدكتور ابراهيم سعد الدين ٠٠ عادة ماتكون النقابة هى اقدر التنظيمات على معرفة مطالب العمال وتستطيع ان تعبر عنها بوضوح ٠٠ وناحية اخرى وهى ناحية الرعاية الاجتماعية من ناحية الاعانات والنواحى الصحية والسكن الى آخره ٠٠٠ سوف يكون لها ناحية اخرى وهى الديمقراطية حيث انها تعتبر النقابة كنقابة مدرسة لتعليم الديمقراطية داخل النقابات العمالية لأنه اذا كانت النقابة تجتمع للتدعيم الصناعى فمثلا نقابة الغزل والنسيج ٠٠٠ اذا كانت تجتمع وتناقش مشاكل الصناعة نفسها وتبدى رأيها فيها باقتراحات معينه ٠٠ ففى الواقع يكون فى هذا تدعيم لعملية الصناعة اكثر منه عملية صراع موجود ٠٠٠ هذا تقديرى ان ذلك هو واجب النقابة فى الدول الاشتراكية ٠٠ اما اذا نظرنا الى وضعنا الحالى فى وجود اللجان النقابية بالذات ولجان الاتحاد الاشتراكى ٠٠ ففى تقديرى ان طريقة الانتخاب التى تمت لاختيار اللجان النقابية نجدها قاصرة عن تمثيل جميع العاملين ٠٠ لان الذى يحصل انه لم يشترك جميع العاملين فى انتخابات اللجنة النقابية داخل المصنع ٠٠ فمثلا شركة مثل شركة المحلة الكبرى تضم ثلاثة آلاف او اربعة آلاف عامل لايشتركون جميعا فى عملية الانتخاب اذ قد يشترك حوالى مائة او مائة وخمسون عامل فى عملية الانتخابات ٠٠ وعلى هذا الاساس تعتبر اللجنة النقابية انها تمثل هؤلاء العمال فقط الذين اشتركوا فى عملية الانتخاب ولاتمثل كل العاملين داخل المؤسسة او المصنع ٠٠ بمعنى لا أنها لاتمثل المهندسين او الفئات الاخرى ٠٠ فهى تمثل طبقة من العمال بمفهومها القديم ٠٠٠ وفى الواقع تعتبر لجنة الاتحاد الاشتراكى ممثلة لجميع العاملين اكثر مما تمثل العمال لأن طريقة الانتخاب فيها تشمل كافة العاملين ولهذا فتكون هى الاقدر على تمثيل العمال او العاملين بالذات فى داخل المؤسسة ٠٠ ولهذا يجب ان يتغير نظام الانتخاب للجنة النقابية بحيث تكون عملية الانتخاب عملية اجبارية بالنسبة لكل العاملين فى كل مؤسسة حتى نضمن انها تمثل جميع العمال وليست تمثل مجرد مائة منتخب او مائة وخمسون منتخبا فى شركة مثل شركة المحلة الكبرى او كفر الدوار التى فيها اكثر من ٢٠ الف عامل وتعتبرها تمثل كل العاملين فى حين انها تمثل فئة معينه ٠٠ وعلى هذا الاساس لا يمكن القول بأن تقود اللجنة النقابية الجهاز السياسى لان لها اهداف محدودة ٠٠ ولا يمكن ان تلغى لجنة الاتحاد الاشتراكى

ونبقى على النقابة لانها لاتمثل كل العاملين فعلا داخل المؤسسة ٠٠ ويجب ان تسبق عملية الانتخاب عملية الاجبار فى تأديتها وان نضع مفهوما جديدا للنقابة العمالية وهل ستكون للعمال فقط او تكون لجميع العاملين فى الصناعة كلها ؟ وهذا يجعلنا نتطارق الى النقابة العمالية والنقابة المهنية ٠٠ وهل يكونا فى نقابة واحدة ام لا ؟ ولكن لايمكن القول بأن اللجنة النقابية تمثل جميع العاملين او هى الجهاز السياسى الذى يجب ان يمثل فعلا المؤسسة الجماهيرية ٠٠ انما فى الدول الشيوعية او الاشتراكية فالذى يحدث ان اللجنة النقابية هى الجهاز السياسى لانها تمثل جميع العاملين داخل المؤسسة وتكون لجنة الحزب من ضمن هذه اللجنة بحيث لو فرضنا ان اللجنة تشكل من عشرة اعضاء نجد ان خمسة منهم اعضاء فى الحزب وهم الذين يمثلون الحزب داخل اللجنة ويكون لهم تأثير فى اللجنة ويستطيعون توجيهها حسب تعليمات الحزب ٠

هذا تقديرى وان وضعنا الحالى يختلف عما هو موجود فى الدول الاخرى ٠

السيد / انور سلامة

انى اشكر السادة الزملاء على اظهار هذه النقاط لتوضيح الحقائق ٠٠ ان اللجنة النقابية الآن تمثل جميع العاملين ، وحسب الانتخابات التى تمت فى عام ١٩٦٤ ٠٠٠ نجد ان اللجنة النقابية تمثل جميع العاملين فى الوحدة الانتاجية حتى فى الحكومة ٠٠ بمعنى ان العمال والموظفين فى الحكومة قد اشتركوا فى عملية الانتخاب ٠٠ وقد صدر قرار بذلك باستثناء فئات الادارة العليا (الوزير ـ وكيل الوزارة ـ المدير العام ـ رئيس مجلس الادارة ـ أعضاء مجلس الادارة ٠٠٠ ـ مدير و الاقسام فى الاقسام الادارية ٠٠) أى جنبت الادارة النزول فى الانتخابات النقابية وقد حصل شىء بالنسبة للاتحاد الاشتراكى ٠٠ سوف اتكلم عنه ٠٠ وكان يمكن ان يؤثر على الانتاج حيث ان الادارة العليا عندما تنزل فى الانتخابات فالذى ينجح ٠٠ ينجح ٠٠ ومن لاينجح يقول انه اراد العمل ٠٠ هذا ردى على ان اللجنة النقابية لاتمثل جميع العاملين ٠

اما بالنسبة لالتزام العضوية ٠٠ فمنذ عام ١٩٦٤ اصبح التصويت اجباريا فالما ان العامل عضو فى النقابة ٠٠ واذا لم يمارس حقه الانتخابى يدفع غرامة قدرها جنيه واحد ٠٠ ولو ان هذا الجزاء لم يستعمل الا انه قد ورد فى القانون فى عام ١٩٦٤ ٠٠ وبهذا نجد ان عمال شركة المحلة الكبرى الذى يبلغ عددهم ٢٢ الف عامل ٠٠ لايشترك فى عملية الانتخاب اقل من ٢١ الف عامل ٠٠ وفى الحقيقة تبلغ نسبة الذين يؤدون حقهم الانتخابى فى الانتخابات النقابية نسبة كبيرة جدا ٠٠

اما بالنسبة لمهمة النقابة كما قال الاخ كمال الدين رفعت من انها للتدعيم الاقتصادى ٠٠٠ فهذه مهمة دولة وتنظيم سياسى ٠٠ وان عملية رعاية العمال ٠٠ مهمة تنظيم سياسى ٠٠ ولانستطيع ان نحدد اختصاصات تنظيم سياسى ونبعده عن مشاكل الجماهير ولا التنظيم النقابى ونبعده عن السياسة ٠٠ وبالنسبة للتوعية ٠٠ فان حملة التوعية التى نقوم بها لايمكن ان نقصرها على النقابة او على الاتحاد الاشتراكى فقط لان من انتخب فقد انتخب ٠٠ انما كفاءة الجهاز الذى يحمى

ويتقدم باسم العمال ٠٠ يتقدم باسمهم ٠٠ ويوجد جهاز سياسى ٠٠ انما لانستطيع ان نفرض شيئا لانه ليس من طبيعة نظامنا عملية الفرض ٠٠ اذا فرضنا سوف نرتاح لانهم سيأخذون توجيهاتهم وكل بيان من الجهاز السياسى ٠٠ وفى هذه الحالة لايوجد تضارب فى الاختصاصات واذا وجد التضارب فسوف يكونوا مسئولين امام حزب سياسى ٠ والذى قام بزيارة دولة شيوعية يرى هذا النظام ٠٠ اما بالنسبة لنا فان النظام عندنا يختلف عما هو موجود بهذه الدول حيث توجد عندنا انتخابات حرة تتم بارادة العمال ٠٠ وللاسف تجرى انتخابات هذا العام ينجح فيها انور سلامه ٠٠ وبعد شهر تجرى الانتخابات مرة اخرى ينجح فيها الاخ على سيد على شعير ٠٠ وحتى لانعمل على وجود هذه الهزات ٠٠ فالنقابة موجودة والاتحاد الاشتراكى موجود ويكونا جهازا واحدا ٠٠ وبهذا نوفر خطوة ٠٠ ونفكر هل نبيح العضوية ؟ والاعتراضات التى قيلت تدعونا الى وضع الحلول ٠٠ فهل من الافضل ان يكون الجميع اعضاء او يمكن ان يكون الواحد عضوا ولكن ليس له حق الترشيح للقيادة ؟ كل هذه تفاصيل قليلة الاهمية يمكن حلها ٠٠ ولكن لانتصرف عن طريقة وجود الحل الامثل للعملية ٠

السيد / حلمت خيرى

ان الاختلاف الذى بيننا وبين الدول الشيوعية هو وجود الحزب فى هذه الدول وهو الذى يسيطر على جميع التنظيمات الاخرى مثل التنظيمات العمالية وتنظيمات الشباب والتى تنبثق جميعها عنه ٠٠ يتم التنسيق بينهم بواسطة الحزب ٠٠ وعندما قمنا بزيارة يوغوسلافيا وزرنا احد المصانع الموجودة هناك ٠٠ وجدنا انهم يعرفون طريقة التوفيق بين كل هذه العمليات ٠٠ ويوجد فى يوغسلافيا الاتحاد الاشتراكى وفى نفس الوقت يوجد الحزب ٠٠ انما لاتوجد فى المصنع لجنة للاتحاد الاشتراكى ولكن يوجد الحزب ٠٠ وتوجد فى جميع المنظمات الجماهيرية لجنة الحزب ٠٠ كما توجد اينما فى تنظيمات الشباب والتنظيم النسائى والمحاربين القدماء ٠٠ ويكون من هذه اللجان مندوبون من كل لجنة تنضم الى مجلس الادارة او تعقد اجتماعات مشتركة بينهم لوضع الخطوط العامة بالنسبة لسياسة المصنع وتحدد اختصاصات كل لجنة من هذه اللجان بواسطة هؤلاء المندوبين لتحقيق هذه القرارات كل فى اللجنة الخاصة به ٠٠ وبهذا استطاعوا ان يجمعوهم ولا يوجد صراع بينهم ٠٠ حيث يجتمعون مع بعضهم ويقررون سياسة كاملة ٠٠ وعمل مجلس الادارة هو العمل التنفيذى ٠٠ انما يجتمعون على هيئة مجلس كبير لحل المشاكل الموجودة بين اللجان المختلفة ٠٠ ولكن الاساس فى هذا التنظيم هو الحزب الذى يسيطر عن طريق لجنة الترشيح الترشيح التى تتحقق من تاريخ حياة الشخص ٠٠ ولو ان من يتقدم للترشيح يتقدم لكن لجنة الحزب هى التى تقرر بقاء هذا واستبعاد ذلك ٠٠ حتى تضمن وجود الاشخاص الذين هم فى الحزب والذين يطمئنون عليهم فى تكوين الكادر السياسى ٠٠ ولا بد من وجود الاتحاد الاشتراكى كلجنة سياسية ٠

السيد / انور الســـادات

لقد رأينا هذه الصورة فى تشيكوسلوفاكيا ٠٠ وعندما زرنا هذه الدولة ٠٠ فالمرافق الـــذى رافقنا عند زيارة أحد المصانع هو رئيس اللجنة القومية وهو عندنا يمثل المحافظ أو رئيس المدينة ٠٠ وهـــو من الحزب ٠٠ وعندما ذهبنا الى المصنع رافقنا رئيس اللجنة القومية ومندوب اللجنة النقابية داخل المصنع ومندوب الحزب داخل المصنع ومندوب الشباب داخل المصنع ومدير المصنع كى يردوا على أسئلتنا ٠٠٠ وعندما كنا نوجه أى سؤال ٠٠ فلا يرد أحد الا اذا طلب رئيس اللجنة القومية من المسئول أن يرد ٠٠٠ وهو يطلب من مندوب النقابة أن يرد اذا كان السؤال يتعلق بالنقابة ٠٠ أو يطلب من مندوب الحزب الرد اذا كان السؤال خاص بالحزب ٠٠ واذا كان السؤال خاص بالتشغيل داخل المصنع فيطلب من مديـــر المصنع الرد ٠٠ وقد سألنا عن اختصاصات مدير المصنع فكانت الاجابة أن اختصاصه اقتصادى بحـــت وليس له دخل بأية عمليات أخرى غير تنفيذ البرنامج ٠٠ وقد اتضح لنا أن مندوب النقابة لا يرد على أى سؤال الا اذا طلب منه ذلك رئيس اللجنة القومية ٠٠ ثم ان عمل النقابة فى المصنع هو تنشيط الانتـــاج وليس لها أى عمل سياسى داخله ٠٠ وعملها أيضا تنظيم الأجازات والراحات ومكافأة العامل المجد حيث قد أعطى للنقابة صندوق ٠٠ بحيث لو زاد الانتاج عن حد معين تصرف أرباح للعاملين مـــن هـــذا الصنـــدوق ٠

أما عمليـــة الثقافـــة السياسيـــة والوعى السياسى ٠٠ فهذه من اختصاص الحزب ٠٠ والحزب هو كـــل شـــىء ٠٠ وقد سألنا سؤالا فيما لو فرض ووجد خلاف بين مدير المصنع وهو مدير تجارى وبين عضـــو النقابـــة ٠٠ فمن يقوم بحل هذا الخلاف ؟ فقيـــل انه يحـــل هذا الخـــلاف عن طريق رئيس اللجنـــة القوميـــة ــ أى أن الحزب هو المسئول ــ ثم ان لجنة الترشيح الموجودة هى التى تقوم بتنفيذ كل شـــىء والحزب موجود أيضا وهو الذى يقوم بتنفيذ كل شـــىء ٠

السيد الرئيس :

لى تعليق على هذا الكـــلام ٠٠ انكم تقارنون بيننا وبين الدول الشيوعيـــة ٠٠ والحقيقة أنه يوجـــد خلاف كبير جدا بيننا وبين الدول الشيوعية ٠٠ فمجتمعنا مجتمع مفتوح ٠٠ ونحن لدينا مشكلة ٠٠ اننـــا نريد اظهار القيادات الجديدة لأنه لا يوجد لدينا الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم فى كل مكـــان وطبيعى أن هذا هو الذى يجعلنا نشعر اليوم بالحيرة ٠٠ وكما يقول أنور سلامه اذا أجريت انتخابـــات اليوم فقد ينجح فيها أنور سلامـــه ٠٠ واذا أجريت انتخابات أخرى بعد شهر سينجح شخص آخر ٠٠٠ فالعملية غير مستقرة ٠٠ بل انها وصلت الى حالات غريبـــة جدا ٠٠ فقد تتبعت المعركة الانتخابية الـــتى حدثت فى دمنهور واطلعت على المنشورات التى وزعت وكلها شتم وسب وعمليات استعداء ٠٠ وهذه عمليـــة لا يمكن أن يتصورها أحد ٠٠ بل انها لم تكن تحدث حتى فى انتخابات ما قبل الثورة ٠٠ والمرشحـــان

المتنانسان سارا بأسلوب غريب جدا ٠٠ أسلوب لا يمكن للانسان أن يتصوره ٠٠ فقد قرأت زجلا وزعه أحد المرشحين وفيه سب للأم والاهل ٠٠ والحقيقة أن العملية تركت حرة ليقول كل واحد منهما ما يشاء و " ليجرح " الاخر كما يشاء ٠٠ وقد " جرح " الاثنان بعضهما البعض الاخير " تجريحا " لا أول له ولا آخر ٠٠ وقد كنت مندهشا لذلك ٠٠ فهل هذه هي الصورة التي نريدها ؟ هل هذه هي الصورة التي بناء عليها يمكن أن نقول اننا فعلنا شيئا بعد مرور ١٣ عاما على الثورة ؟ والحقيقة انه يوجد أحد طريقين ٠٠ فاما أن تكون العملية " ممسوكة " ومنظمة ٠٠ واما أن تترك حرة فيحدث فيها مثل هذا الذي حدث في دمنهور ٠٠ والذي يحدث ـ قطعا ـ في انتخابات النقابات ٠٠ وقد حدثت في انتخابات الاتحاد الاشتراكي أمور لا أول لها ولا آخر ٠٠ بل حصلت أيضا اضطهادات بالنسبة للادارة التي لم تنجح في الانتخابات ٠٠ وقد حدث سب وتشهير في كل العمليات ٠٠ ويبدو لي أن هذه هي المشكلة الأساسية الموجودة ٠٠ ونحن عندما نقول ان الدول الشيوعية يوجد بها " كذا " ننسى ان لجنة الحزب في الدول الشيوعية تراقب النقابة والادارة وكل التنظيمات الاخرى ٠٠ وتعطى تقارير يومية بحيث يتم تغيير الادارة اذا حدث فيها خلل وبحيث يحل مجلس النقابة أو يسقط عضو البرلمان اذا حدث من أي منهما أنحراف ٠٠ وبذلك فان كل شخص يشعر بأن مصيره وحياته وعمله ومستقبله مرتبط بالحزب ٠٠ ونحن لا يوجد عندنا مثل هذا الوضع ٠٠ فلا أحد يشعر بأن مصيره أو حياته أو عمله أو مستقبله مرتبط بالاتحاد الاشتراكي ٠٠ ولجنة الاتحاد الاشتراكي لا تهمها أبدا قيادات الاتحاد الاشتراكي كما يهمها ارضاء القواعد العمالية التي انتخبتها ٠٠ والدليل على هذا أن أعضاء مجلس الادارة في كفر الدوار وافقوا على التقييم ٠٠ ثم قالوا للعمال انهم لم يوافقوا عليه وقدموا استقالاتهم عندما وجدوا أن لجنة الاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية " تزايد " عليهم ٠٠ اذ كيف تجرى " المزايدة " عليهم في موضوع أقروه ؟ ٠٠ ولذلك أخبروا العمال انهم لم يقروا هذا الموضوع ٠٠ بل وتقدموا باستقالاتهم من مجلس الادارة ٠٠ وهذا هو موضوع الالتزام والربط ٠٠ فاذا كان هناك التزام وربط وتخطيط للعملية لن تحدث مشاكل سواء كان الموجود هو اللجنة النقابية أو لجنة الاتحاد الاشتراكي أو مجلس الادارة ٠٠ اما ترك العملية مفتوحة بهذا الشكل فانه يؤدي الى حدوث المشاكل ٠٠ فاذا فرضنا أننا سنسميها نقابة الاتحاد الاشتراكي بحيث يجرى انتخاب واحد لاختيار أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي والنقابة ٠٠ فما الذي سيتغير ؟

السيد / أنور سلامه :

سنكون قد اختصرنا خطوة ٠

السيـــد الرئيـــس:

ولكننا لم نفعل شيئا ٠٠ وبدلا من أن تكون هناك مجموعتان تقومان " بالتشويش " ستكون هناك مجموعه واحدة ٠٠ أما اذا كانت المجموعه ملتزمه فلن يحدث هذا سواء كانت هناك مجموعتان أو مجموعه واحدة ٠٠ قد يكون عدم الالتزام مع وجود مجموعه واحدة أخف منه مع وجود مجموعتين لأنهما ستتنافسان ولكن ليست هذه هى المشكلة الاساسيه ٠٠ لأن المشاكل التى ستحدث من المجموعه الواحدة هـــى نفس المشاكل التى ستحدث من المجموعتين ٠٠ اذ أنه ستحدث " مزايده " على مجلس الادارة ٠٠ والعملية أساسا هى عملية الالتزام والنظام ٠٠ ورأيى أن الموضوع أوسع من أن نقارن انفسنا بالـــدول الشيوعيه لأننا لانسير بنفس النظام ٠٠ ونحن نريد نظاما يتمشى مع طبيعتنا ومع الطريقه التى نســير بها ٠٠ ثم ان العملية هناك عملية " تعيين " سواء فى النقابه أو البرلمان ٠٠ وكونهم يطرحون — العملية للاستفتاء بحيث يستبدل المرشح الذى لايوافق عليه فان ذلك لايقارن بالعمليه الموجـــوده عندنا ٠٠ فلو كنا نحن الذين نرشح الاشخاص فان كل شخص يعرف انه اذا حصل منه سب أو أى شىء فلن يرشح بعد ذلك أبدا ٠٠ لكن طالما أن العملية مفتوحه والحرية مطلقة بهذا الشكل فلابـــد أن تكون هناك مشاكل ٠

اننا قد نرشح اناسا من الكادر السياسى فيسقطوا فى الانتخابات لأنهم سيلتزمون معنا ولن يستجيبوا لمطالب الناس ٠٠ وذلك فى الوقت الذى ينجح فيه شخص تافه لأنه سيقوم بعملية " تشويش " و " يزايد " على الآخرين ٠٠ بل ان التزام مرشح الكادر السياسى بنا " سيحرقه " طالما أنـــه لايوجد شعور بالمسئوليه ٠٠ وهذا موضوع لايمكن أن نحققه لأن الكلام قد يستثير الناس ٠

هناك فرق واضح بين النظام الذى نسير عليه وبين نظام الدول الشيوعيه ٠٠ ففى الدول — الشيوعيه يقوم الاتحاد العام للعمال أو الاتحاد المركزى بمسئوليات وزارة العمل الموجوده عندنا اذ لاتوجد هناك وزارة للعمل ٠٠ والمجتمع هناك مسيطر عليه كله ٠٠ والمجتمع عندنا يسير بدون سيطره والدليل على ذلك هو الانتخابات التى جرت أخيرا فى كل الدوائر ٠٠ وحتى الاتحاد الاشتراكـــى لم يبذل أى جهد ولم يعط انتباها للمرشحين على أساس انه لكل واحد أن يرشح نفسه اذا شـــاء وطبيعى أن هذا يقودنا الى التساؤل عما اذا كان هذا النظام المفتوح ينفع أم لا ٠٠ واذا كـــان لاينفع ٠٠ فما هو البديل ؟ ٠٠ ان المشكله ليست سهله ٠

أما بالنسبة ليوغوسلافيا فيوجد هناك اتحاد الشيوعيين واتحاد الاشتراكيين .. واتحاد الشيوعيين يضم عددا محدودا يقرب من المليون .. أما اتحاد الاشتراكيين فهو يضم كل المواطنين وهم بهذا يعتقدون أنهم يحلون مشكلة انعزال الحزب عن الناس .. واتحاد الاشتراكيين هناك ، يضم كل النقابه .. فالنقابة هى المنضمه للاتحاد وليس أفرادها .. ومعنى هذا أن اللجنة النقابيه هى لجنة اتحاد الاشتراكيين .. وبهذا حلت المشكلة هناك .

وقد يكون كحل مرحلى للتجربه أن نجرى انتخابات للجنة واحدة تكون هى لجنة النقابة ولجنة الاتحاد الاشتراكى فى نفس الوقت .. وقد يكون من الاسلم أيضا أن ينتخب من هذه اللجنه الأعضاء الاربعه الذين يشتركون فى مجلس الادارة .. فلنجرب هذا .. ثم بعد ذلك نقوم بعملية " الكادر السياسى " .

واذا لم تنفع هذه الطريقه فلا بد أن ننتقل الى عملية الالتزام وعملية الترشيح .

السيد / على سيد على شمير :

لو أخذنا بهذا المبدأ فان كل ما أرجوه هو ألا تدخل الاداره العليا فى هذه اللجنة ونحن لدينا لجان تمثل هذا الوضع فعلا .. فلجنة الاتحاد الاشتراكى واللجنة النقابيه والاعضاء المنتخبون فى مجلس الاداره كلهم من لجنة العشرين .. ورئيس مجلس الادارة هو أمين سر لجنة الاتحاد الاشتراكى .. وعضو مجلس الادارة المنتدب هو الامين المساعد .. وقد كانت هذه اللجنة مثاليه .. وكان أمين السر والامين المساعد من أعز الاصدقاء .. ولكنهما اختلفا على الاختصاصات فقام الامين المساعد بعقد مؤتمرات لتوعيه فى الصنع .. وكل هذه المؤتمرات كانت ضد رئيس مجلس الاداره .. وقد حدث اعتصام فى الصنع واضراب عن الطعام .. وقد مكثت فى هذا الصنع ١٦ ساعه .. ولكن العمل به لم ينتظم الا بالتهديد .. وهذا المثل موجود فى بعض المصانع فى مصر .. والحقيقه أن المشاكل كثيره .. فالعمال يطالبون لجنة الاتحاد الاشتراكى بأن تتخذ قرارا بمنح " سلفيات " للعمال .. وتوافق اللجنة ومن بينها رئيس مجلس الاداره الذى يعتبر أمين سر اللجنة .. ولكنه يرفض منح " السلفيات " باعتباره رئيسا لمجلس الاداره .. ولذلك يهتف العمال بسقوط أمين سر اللجنة .. فالذى أرجوه أن الاداره العليا فى الصنع أو مجلس الادارة على الاقل لايكون لأعضائه حق الترشيح لهذه اللجنة .. وهذا لحماية الانتاج ولحمايتهم هم أيضا .

السيد الدكتور ابراهيم سعد الدين :

اذا كانت اللجنة النقابيه تنتخب فقط من العاملين دون الادارة .. فيمكن أن تكون لجنة الاتحاد الاشتراكى من الاعضاء المعينين والاعضاء المنتخبين فى مجلس الادارة وأعضاء اللجنة النقابيه وذلك حتى لاتكون هناك فئة معزوله داخل المصنع ومحرومه من عضوية لجنة الاتحاد الاشتراكى .. وفى هذه الحالة لاتكون المناصب الرئيسيه للاعضاء المعينين وانما تكون للاعضاء المنتخبين .

السيد / الرئيـــــس :

فى هذه الحالة سيكون رئيس مجلس الادارة عضوا فى اللجنة .. رئيس اللجنة سيكون عاملا عنده !!

السيد / أنـــور ســـلامه :

ان ماقاله السيد الرئيس بأن نجرب مرحليا وننتخب الاعضاء الاربعة فى مجلس الادارة من بـــين أعضاء لجنة العشرين يحل مشاكل كثيره جدا خصوصا اذا ما " جئينا " الاداره العليا .. لأن لجنة الاتحاد الاشتراكى والنقابه سيقوم كل منهما بدور الرقيب .. أما الاداره فلا نستطيع أن نجعلها رقيبه على نفسها .. فلنجرب ذلك مرحليا .. وأنا متأكد أن التجربه ستؤدى الى نتيجة ان شاء اللـــه .

السيد / شمـــراوى جمعـــــه :

ان الخلاف بين هذه الجهات الثلاث خلاف شخصى وليس خلافا على العمل .. فاذا كان الاختصاص محددا لكل هذه الجهات بأنه زيادة الانتاج فانه يمكن أن تتضافر جهود الجميع لتحقيق زيـــــادة الانتاج .. ولكن العملية كلها مزايدات واختلافات شخصيه .. فهل نعدل النظام لكى نمكن فئـــــة من أن تسيطر وتحقق مطالبها الشخصيه ؟ !! .. اذا كان الخلاف على مبادىء فانه يمكن ان يعدل النظام .. ولكنه ليس خلافا على مبادىء .. وانما هو خلاف على من الذى يسيطر .. هل هى النقابه أم لجنة العشرين ام أعضاء مجلس الادارة ؟ اذن .. طالما أن الخلاف ليس خلافا على مبادىء — فلا داعى للتعديل .. والمفروض أن نجعل هؤلاء الناس ملتزمين .. ومن ينحرف منهم نتخذ معـــه اجراء .. واذا حدث خلاف بين اللجنة النقابيه ولجنة العشرين ولم يتفقا .. تحل اللجنتـــــين ويكون هذا مثلا واضحا لكل الناس حتى يلتزموا ويتجهوا اتجاها سليما .. ولكن لايوجد الآن الـــتزام ولا وعى .. بل ان انتخابات النقابات تتم على أساس العصبيات .. فمأ بناء محافظة سوهاج المقيمون

في السويس لا يعطون أصواتهم لمرشح من بين أبناء محافظة قنا مثلا .. وقد يرشح شخص لا يجيد القراءة والكتابه ويفرض اتاوات على العمال ولا يقيم في دائرة المحافظة .. ولكن ابناء بلده يتعصبون له ويعطونه أصواتهم .. فالانتخابات لاتتم على أساس أشخاص وانما على أساس عصبيات .. وذلك لأنه ينقصنا الوعي السياسي والالتزام .. ومن الافضل أن نأخذ فرصه لمدة سنه تقوم فيها بحمله سياسيه لنفهم كل واحد من هؤلاء بواجباته .. ولكنا تركنا العمليه .. وكل شخص يختلف مع الآخر فلا نحل هذا الخلاف وكلنا نقدم أبحاثا واختصاصات .. ولكن اذا عقد اجتماع شهري بين أعضاء لجنة العشرين واللجنة النقابيه فمن الممكن أن يتفاهموا ويتعاونوا .. ولكنهم لا يفعلون .. وانما كل منهم يحاول أن يجذب القاعده .. واذا قررنا أن تكون هناك لجنة واحدة .. فان الاشخاص سيكونون هم نفس الاشخاص .

السيد الرئيس :

لوكانت هناك قيادات في المصنع ، وحيث أن القاعده واحده ، فان الوضع الطبيعي ان يكون الاعضاء المنتخبين للجنة النقابيه هم في الغالب نفس الأعضاء الذين ينتخبون للجنة العشرين ، أي اننا اذا اجرينا انتخابين وليس انتخابا واحدا فان أعضاء اللجنة النقابيه هم الذين سينتخبون في لجنة الاتحاد الاشتراكي ايضا .

السيد شعراوي جمعه :

هذا اذا كان الانتخاب على أساس الكفاءة الشخص .

السيد الرئيس :

كلا .. وانما اذا كانت هناك قيادات في المصنع بحيث تنتخب الناس على أساس هذه القيادات ولكنك اليوم اذا أجريت انتخابا للجنة النقابيه ثم أجريت انتخابا آخر بعد شهر لأعضاء لجنة العشرين فقد لاينجح في هذا الانتخاب الاخير الاعضاء الذين نجحوا في انتخاب اللجنة النقابيه لأنه قد يحصل " تشنيع " عليهم .

السيد شعراوي جمعه :

هناك أكثر من قوة متوازنه تدير العمل ، فلو جمعنا هذه القوى في لجنة واحده سيحدث تركيز من العمال على هذه اللجنة فيحطمون أفرادها بدلا من أن يكون التركيز على اللجنة النقابيه أو على لجنة العشرين طالما أنه لايوجد التزام وارتباط سياسي .. فلا بد من توعية الناس بما نريده منهم

وما يريدونه منا .. أما اذا جمعنا كل الناس في لجنة واحدة دون أن يكون هناك اناس ملتزمون فلأننا نعطي السيطرة لهؤلاء الناس .. وتجميع القوى الموجوده في المصنع في لجنة واحدة قد يؤدي بها الى أن تجذب المصنع يمينا أو يسارا بينما يؤدي عدم تجميعها الى وجود توازن فيما بينها .

السيد / حسين الشافعي :

اذا كان اجراء انتخابات النقابه سيتم مع انتخابات لجنة العشرين مع اختيار الاربعة المنتخبين في مجلس الادارة من بين أعضاء لجنة العشرين فانني أخشى أن يحدث بعد ذلك تركيز على الاداره على أساس أنها في وضع متميز .. فتحدث مهاجمه للاداره كلها .. ان مناقشتنا كلها منصبه على النقابه ولجنة العشرين .. ولكن هناك مشكلة أخرى بالنسبة للاربعة المنتخبين لمجلس الادارة ، فحتى عندما ينتخبون .. من بين أعضاء لجنة العشرين لن يتوقف الأعضاء الباقون في هذه اللجنه عن مهاجمة الادارة ومهاجمة هؤلاء الاربعة المنتخبين حتى يحلوا محلهم الا اذا وجد الكادر ووجد الارتباط .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

ان المفتاح الوحيد للموضوع هو الترشيح .. فنحن لانسير على النظام الرأسمالي أو الشيوعي وانما بين النظامين .. وهذا غير ممكن .. ولذلك فان المفتاح الوحيد هو الترشيح .. ومهما فعلنا فان نفس الصراع سيحدث لأنه صراع بشري .. كما أن الالتزام أيضا سيكون للقاعدة العمالية . وأي حل آخر نطبقه سنضطر الى تغييره .. وقد يكون من الافضل أن ننتظر حتى نجد حلا جذريا يحسم أكثر من الحلول الكثيره التي يخشى أن تفشل .

السيد / علي سيد علي شمير :

لقد وضعنا تخطيطا لمحاولة سنقوم بها في الايام القادمه بالاتفاق مع السادة الوزراء . والمحاولة هي أن نعقد مؤتمرات للانتاج في كل مصنع تجمع فيه أعضاء اللجنة النقابيه ولجنة الاتحاد الاشتراكي وأعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين .. ومسئوليتهم في هذه المؤتمرات هي مناقشة خطة عام ١٩٦٦/٦٥ ومشاكل الانتاج وذلك لأن الميثاق يقول ان اللجنة النقابيه مهمتها رفع الكفايه الانتاجيه .. وأن لجنة الاتحاد الاشتراكي مهمتها أيضا رفع الكفايه الانتاجيه .. فكيف تؤدي كل

مشها مهمتها بينما لم يحاول أحد أن يشرك هؤلاء ولا هؤلاء ؟!! .. اننا نقول أن هـــؤلاء الناس مسئولون .. ثم اذا تكلم أحدهم مع رئيس مجلس الاداره عن الانتاج فان الاخير يرد عليـــه بأن هذا ليس من اختصاصه .

اننا اذا استطعنا أن نجمعهم على عمل واحد نركز عليه .. فان ذلك قد يكون علاجا يصلـــح للمرحلة القادمه خصوصا في ظل الظروف التي نمر بها .. ونحن ـ في هذه المحاوله ـ سنجمعهم في جميع المصانع في شكل مؤتمرات لها جدول أعمال معين .. وقد وعدتهم في محافظة الاسكندريـــه من تلقاء نفسي ـ بأن الذي ينجح في هذه العملية سنضمه الى الجهاز السياسي مكافأة وتشجيعـــا له على المجهود الذي يبذله في الفتره القادمه .

السيد / الدكتور عبد السلام بدوي :

ان بعض الاعضاء يرشحون أنفسهم على أساس تحقيق مطالب العمال وزيادة الاجور أو زيادة ـ الرفاهيه أو الخدمات الاجتماعيه .. وهذه الاشياء مفروض أن تكون مقرره في الخطه .. وبالتالـــي يكون الترشيح للجنة النقابيه ولجنة الاتحاد الاشتراكي داخل المصنع على أساس الالتزام بتحقيـــق أهداف الخطة .. وتكون هناك خطة يلتزم بمقتضاها المصنع بتحقيق وحدات كمية .. ولا بد أن يودي كل عامل قدرا معينا من الانتاج في خلال فترة زمنيه معينه .. يوم .. أو شهر .. أو سنه

فاذا كانت العمليات محدده بقدر كبير من التفصيل بالنسبة لمعايير الاداء والعمل فان المنافسه أو الترشيح في كل نقابه داخل المصنع يكون على أساس أنهم ملتزمون بتحقيق أرقام أكبر فـــي الانتاجيه والاداء .. ويقيم عملهم في نهاية السنة .

وفيما يتعلق بموضوع ادماج النقابه .. فالحقيقة أن النقابه لازال لها دور كبير .. فاذا كـان الاتحاد منظما بشكل أكبر داخل الوحدات الانتاجيه فان النقابه تلتزم أمام الاتحاد بتحقيق المعايير التي يلتزم بها في أول العام .. وبذلك تشترك النقابه مع الاتحاد الاشتراكي في العملية الانتاجيه وتعتبر ملتزمه بالارقام المحدده ومسئوله عن تحقيق أهدافها في نهاية كل فترة زمنيه معينه .

والنقابه تؤدى دورا كبيرا فى المنافسه بين العمال فى الانتاج واكتشاف أى خلل فى العمليه وبعض المصانع تعمل لمدة ساعة زيادة .. وبذلك يمكن أن تقوم النقابه بدور كبير فى تحقيق المنافسه بين العمال والالتزام بتحقيق أهداف الخطة والوصول الى مقاييس أعلى فى الكفايه الانتاجيه .

والاتحاد الاشتراكى يمكن أن يراقب العملية كلها .. يراقب عمل الاداره ويراقب عمل النقابه وكل هؤلاء لابد أن يكونوا مرتبطين بالاتحاد الاشتراكى .

فاذا أدمجنا الاداره أو النقابه فى الاتحاد الاشتراكى فان الاجهزه الثلاثه تجمع فى جهاز واحد ويكون من الصعب مساءلة النقابه أو الاداره عن عمليات التنفيذ فحين أنه يجب أن يقوم الاتحاد الاشتراكى بالتوجيه وتتولى النقابه التنفيذ دون تدخل من الاتحاد الاشتراكى الذى يراقب ويبلغ عن أى انحرافات أو خلل داخل المصنع .. فمهمته الاساسيه هى التبليغ عن أية انحرافات والتأكد من أن كل من اللجنة النقابيه ومجلس الادارة يؤدى الاعمال التى التزم بها قبل الدوله والمؤسسه أو قبل العمال عن تنفيذ أهداف الخطة .

ولذلك فانى أرى الابقاء على التنظيمات الثلاثة بحيث يكون لكل تنظيم كيان معين .. ولكن يجب أن تكون هناك التزامات محدده واختصاصات واضحه لكل منها .

ان العملية التى تجعلنا نجذب الناس الصالحين هى عملية الترشيح .. فاذا نفذناها بصورة — أو بأخرى لايأتى الا أناس ملتزمون بالاهداف التى حددتها الخطة فى بداية كل عمل انتاجى .. واذا حدث فى نهاية العام أى خلل بحيث لم تنفذ اللجنة النقابيه أهداف الخطة فانها تسأل عن ذلك .

ولا بد أن نجعل انتخابات مجالس الاداره دوريه كل سنه فينتخب الناس المرتبطون بتحقيق الاهداف وليس المرتبطون بتحقيق المطالب الاقتصاديه للعمال .. لأن الاجور أو المعدلات أو منح المزيد من المطالب الاقتصاديه للعمال كل هذه الاشياء لا بد أن تقرر سلفا بواسطة الاجهزة — المركزيه فى الدولة ولا تترك لمساومات فرديه داخل المصنع .

السيد زكريا محى الديـــن :

أننى أرى أنه اذا كان النظام المطلوب يؤدى الى زيادة الانتاج فلا بأس فى ذلك ولكننى لازلت أشك فى أن هذا النظام يؤدى الى زيادة الانتاج مع كفاية السلع المنتجه .

ومن الطبيعى أن هناك عدة اقتراحات بحثت ، وفى تقديرى أن الاقتراح الذى عرضه السيد الرئيس يؤدى الى حل للمشكله ، ولكن لدى ملاحظة صغيره أبديها خاصة بالفرق بين انضمام النقابه بصفه جماعيه الى الاتحاد الاشتراكى ، أو اعتبار لجنة النقابة هى لجنة الاتحاد الاشتراكى فى نفس الوقت والاعتراض فى الحقيقة شكلى بحت لأن القاعدة فى الاثنين واحدة ، ولكن فى الواقع أنهما ليست واحدة .. اذ يوجد بعض الاعضاء فى الاتحاد الاشتراكى يدفعون اشتراكات بينما يوجد بعض أعضاء فى النقابه لا يدفعون اشتراكات .

النقطة الثانيه تتعلق بازدواج الاشراف فى الاتحاد الاشتراكى اذ أن هناك رئاسات مختلفه بمعنى أنه عند وجود لجنة منحرفه فان هذه اللجنه تحل ، أما اذا كانت هناك نقابه فان انحرافها وحلها بناء على ذلك ، يعتبر اعتداء على الحرية النقابيه فى هذه النقابه ، وحل هذا الاشكال يمكن الوصول اليه اذا اعتبرنا ذلك انضمام جماعى للاتحاد الاشتراكى لأننا سنواجه بنفس القانون .

فى تقديرى أن الذى يغطى هذه الثغره الموجوده هو لجنة صغيره تسمى " لجنة الكادر " وهذه اللجنة تمين ، ويمكن الاعتماد عليها فى توجيه العملية .

<u>السيد كمال الدين رفعت :</u>

أنى أوافق على الرأى الذى أبداه السيد / زكريا محى الدين بالنسبه لدمج اللجنتين ، ويجب أن يشترك جميع العاملين فى الانتخابات ، وبعد ذلك تنتقى الافراد الذين يمثلون الجهاز السياسى فى داخل المصنع ، وبذلك نضمن أن هذه اللجنة الصغيره تمثل الاتحاد الاشتراكى واللجنة النقابيه وفى تقديرى أن وجود هذه اللجنة المنتخبه من كل العاملين داخل المصنع هى اللجنة التى يمكن أن تقوم بعمل اللجنة النقابيه ولجنة الاتحاد الاشتراكى ، وذلك لا يمنع من انتقاء بعض الافراد الذين يمثلون الجهاز السياسى داخل المؤسسة .

أما بالنسبه لموضوع مجلس الاداره وانتخاباته فانى أرى أن هذه العملية بعيدة كل البعد عن هذا الموضوع . الا اذا اعتبرنا أن انتخابات مجلس الادارة ليست مجرد تشيل بعض العاملين فيه بقدر ما هى اتاحة الفرصه للعاملين لكى يساهموا فى عملية التخطيط داخل هذه المؤسسة لذلك — فانى أرى أن انتخابات مجلس الادارة تنفصل كلية عن عملية اللجنة الموجودة ، ولا يجوز أن تنتخب لجنة العشرين أيمة أعضاء يمثلون فى مجلس الادارة ، لأن ذلك علاوة على أنه يفتت اللجنة فان العشرين لن يجتمعوا مرة أخرى .

السيد الرئيـــــس :

ان هذه الانتخابات ستتم داخل لجنة العشرين ، أى أن العشرين هم الذين سينتخبون الاربعه من بينهم .

السيد كمال الدين رفعـــت : اننى أخشى حدوث نوع من التفكك فى لجنة العشرين .

السيد الرئيس : ليس معنى ذلك أن العشرين جميعا سينزلوا الانتخابات ولكن العشرين سيجلسوا سويا لاختيار أربعة من بينهم ، تماما كما تحدث عملية اختيار الامين والامين المساعد .

السيد كمال الدين رفعـــت :

ان لى وجهة نظر فى هذا الموضوع ، فالمفروض أن الاربعة المنتخبين ليس عملهم الاساسى مجرد خدمات ، أو أنهم أعضاء فى مجلس الاداره لرفع صوت العمال أو تمثيل العمال بقدر ما يكون مجلس الادارة ممثلا به أربعة عن العاملين للمساهمة فى عملية الادارة والتخطيط فى داخل المؤسسه ... وبذلك فان الامر يجعلنا نخرج الى التساؤل عمن هم هؤلاء الاربعة أو ماهى المواصفات اللازمه فيهم وفى تقديرى أنه لايمكن القول بأن تترك العملية مفتوحه لأى شخص ، ولكن الواجب أن يتم انتخاب أشخاص بمواصفات معينه من وحدات انتاجيه فى داخل الصنع ، فاذا كان فى الصنع ٦ وحدات انتاجيه فيراعى انتخاب شخص من كل وحدة ليخرج مجموعه أشخاص ، ومن هذه المجموعه ينتخب شخص لمجلس الادارة بحيث يمكن القول بأن الاربعة أعضاء فى مجلس الادارة يمثلوا الوحدات الانتاجيه وبذلك يمكن أن نلاحظ أنهم يمثلون نشاطا معينا فى داخل المؤسسة .. معنى ذلك أنه يهمنا الان استكمال الخبرات الموجودة بخبرات أخرى من الوحدات الانتاجية فى داخل المؤسسة ولاتترك عملية انتخابات مجلس الادارة على علاتها ، بل يجب أن تكون لها مواصفات معينه وبذلك يجب الفصل بين عملية اللجنة النقابيه وبين عملية انتخاب مجلس الادارة .

السيد الرئيـــــس :

بالنسبة لهذه العملية فان النظام السارى فى يوغوسلافيا أن مجموعة كبيرة من العمال تنتخب عددا أقـــل .

السيد عبد السلام بدوى :

بالنسبة للصانع الصغيره التى يقل عدد عمالها عن ٣٠ شخص فيعتبر أقل من مجلس عمال أما الصانع الكبيره التى يصل عدد العمال فيها الى ٤٠٠٠ فان مجلس العمال يتكون من ٣٠ — ١٢٠ عضو ، وبعد ذلك ينتخب هؤلاء بقائمة لمدة سنة ، وينتخبوا فيما بينهم من ٣ — ١١ عضو على حسب حجم الصنع .

السيد كمال الدين رفعت :

ماذا يحدث بالنسبة للوحدات الانتاجيه فى الصنع .

السيد عبد السلام بدوى :

ان هؤلاء يمثلوا بنسبة ٧٥٪ من العاملين الحرفيين أما الـ ٢٥٪ فيمثلوا من الكتبه وغيرهم بحيث يتم تجديد الـ $\frac{1}{3}$ سنويا ، ويعلن عن المدير .

السيد الرئيس :

ان اللجنة القوميه فى المنطقه هى التى تكون لها الكلمه الاولى والاخيرة .

السيد / على سيد على :

ان لهذه اللجنة حق " الفيتو " بمعنى أنه لو اتخذ الـ (١١) عضوا قرار فان عضو الحزب له حق " الفيتو " على القرار .

السيد الرئيس :

بالنسبه لعملية الترشيح ففى رأيى أنه لم يأت الاوان لأن ندخل فى هذه العملية بمعنى أن يكون الترشيح محددا ، لماذا ؟ لأنه لازالت معلوماتنا وتنظيماتنا غير موجوده ولو دخلنا فى هذا فستوجد خواطر ولقد حاولنا تجربة هذه العملية فى مجلس الامه سنة ١٩٥٧ وبعد أن انتهينا من الانتخابات اتضح لنا أن هناك أشخاصا استبعدوا أشخاصا آخرين لاعتبارات تافهه والنتيجه النهائيه لهذه المسألة أننا وجدنا ضررها أكثر من نفعها ، وعلى ذلك فضلنا أن تكون انتخابات مجلس الامه مفتوحه ولذلك فانه حتى قبل أن نعد كادر سياسى نثق فيه بحيث يمكن أن تكون الصورة أمامنا واضحه بالنسبة للترشيح فاذن ليس امامنا الا العملية المفتوحه وذلك لا يمنع أن نبحث المشكله الموجوده اليوم ونحلها .

السيد شمـــــراوى جمعه :

ان جميع أعضاء مجلس الادارة والنقابه يعملوا نحو هدف معين وتوجد بينهم وحدة عمل .

السيد الرئيـــــــس:

كل ذلك كلام طيب ، ولكن هل يمكن أن تحضر فى كل مصنع ؟

السيد / على سيد علـــى :

اذا كان هناك عمل معين يتحدد فقطعا سيمكن الوصول الى نتيجه واننى أتوقع ذلك .

السيد الرئيـــــــس:

الـــى حـــد ما .

السيد / على سيد علـــى :

سيكون هناك تأثير كبير فى هذه العملية وأرى أن الدعوة الى عقد مؤتمر فى الاسكندريه لمدة ٧ أيام يضم المؤسسة واللجان النقابيه والاتحاد الاشتراكى وربما كان ذلـــك لمناقشة بعض المسائل كدراسة الانتاج واللاوحه والرقابه الشعبيه ولكن الهدف الكبير من هذه العمليه هو أن يعيش هؤلاء الناس لمدة سبعة أيام مع بعضهم وذلك يكون له تأثير كبير من أى نتيجه أخـــرى ولقد جربنا ذلك الامر فى المعاهد التى يوجد بها اقامة كاملة ففى معهد البترول العربى مثـــلا فان العراقى كان يبيت مع الليبى بحيث أنه بعد سته أسابيع كان الاثنان يبكيان عندما يفترقا .

السيد الرئيـــــــس:

ماهو سبب الاشكـــال ؟

ان سببه فى رأيى هو التنافس على كسب القاعده .

السيد أنور ســـــلامه :

ان ذلك هو التحليل الحقيقى للمشكلة أن هناك عدة أجهزة كلها تنبع من مجموعة واحدة وكـــل مجموعه تريد الرجوع الى القاعدة .

السيد المشير عبد الحكيم عامـــــر:

كيف تضم النقابه والاتحاد الاشتراكى فى انتخابات واحدة ؟

السيد الرئيـــــس :

ان الاقتراح المعروض فى هذا الموضوع بالنسبة للانتخابات الجديده التى ستجرى فى يونيو والاقتراح لايعنى أن تضم لجنة الاتحاد الاشتراكى الى اللجنة النقابيه ولكن الهدف من الاقتراح هو أن تكـــون انتخابات اللجنتين واحده على أساس وجود نوع من " العشرة " قد يحل المشكلة .

السيد شعـــراوى جمعه :

ان ذلك الاقتراح يستدعى تعديل قانون النقابات .

السيد / أنور ســـلامه :

اذا كان الهدف موجود فاننا يمكن أن نرسم هذه العملية لتحقيق الهدف .

السيد / حسين الشافعي :

اننا نهدف الى أن تتلاقى لجنة العشرين مع اللجنة النقابيه التى تمثل الصنع . أما بالنسبـــــه للاداره فان تساؤلا يفرض نفسه ألا وهو هل تدخل الادارة فى عملية الانتخابات أم لا ؟

فاذا لم تدخل الادارة فانها يجب أن تمثل فى المستوى الاعلى بحيث يكون لها اعتبار فى التنظـيم السياســـى .

السيد / الرئيـــــس :

فى رأيى أن هذا الكلام كلـه انمـــا هـو اشارة لموضوعـات ولـن يكـون كلامـا نهائيـا ولـن نصـل لحل نهائى لهذه المشكـله ،لأنهـا أثيـرت منـذ عـدة شهـور ،وأثارهـــا الاخ زكريـا محـى الدين ولكـن سنتكلـم فيهـا مـرة أخـرة قبـل موعـد الانتخابات ويفرض نفسه أيضـا فـى هذه العملية موضوع العلاقة بين لجنة الاتحاد الاشتراكى واتحاد الطلاب ذلك لأن هذه المشكلة ذاتهـــا موجوده فى الجامعات

السيد / شعراوى جمعـــــه :

ان الحـل هو قيـام حزب ، وبذلـك تنتهى كل هذه المشاكـل .

السيد الرئيـــــس :

بالنسبة للأحزاب ، فان الترشيح يتم ، والحقيقة أن نظامنا فريد وغريب فى بابـه بمعنى اننى اتصور ان فى نظامنـا خطأ ، ولـو ان لدينا حزبين — وحدثـــت انتخابات — فان كل حـزب سيساعد مرشحـه ، ولقد كنا نرى هذه الصورة فـــى مصر قبل الثـورة ، فى انتخابات نقابة المحامين مثلا ، حيث يؤيد حزب الوفـــد المرشح الوفـدى ويساعده ، والسعديين يؤيدون مرشحهم ويساعدونه ، بـــل ان فى انجلترا اليوم فى أى انتخابات ، يرشح كل حزب واحد ، ويساعده ، ولكننـا بخـلاف تلـك الاوضـاع ، اذ اننا نعتبر ان كل الناس مؤيدين لنا ولا نرشح احـد واذا امعنـا النظـر فى انتخابات دمنهور نجد انه قد دخل المعركة الانتخابيـــة (١٢) شخصا ، وعلى فرض ان لدينا ٤ احزاب ، فما كان يمكن بحال مـــن الاحوال ان يدخل الانتخابات أكثر من ٥ اشخاص لأن كل حزب سيرشح واحد ، ولكـن الوضع لدينا يسمح بعكس ذلك ، ومن ثم فان فرصة أل Outsider تكون اوسع ، ويمكن ان يفوز فى المعركة الانتخابية " بالفهلوة " وما الى ذلك .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

قد يكون الحل الوحيد هو اما ان نقيم حزبا او حزبين ، وكلاهما له مزايا وعيوب .

السيد الرئيـــس :

اننا لا نستطيع ان نسمح بقيام حزبين لان لدينا فعلا الآن حزبين ، احدهمـــا حزب رجعـى ، والثانى حزب اشتراكـى .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

اننى ارى استبعـاد الرجعيين .

السيد الرئيـــس :

فى أى مكان ، وفى أى انتخابات نجد الرجعيين يساندوا مرشح ويساعد الشيوعيين — المرشح الآخـر ، امـا نحن فلا نساند أحـــد .

فماذا حدث مثلا فى انتخابات نقابة الصحفيين ؟

ساند الشيوعيين مرشح ، اما غير الشيوعيين فوقفوا فى صف المرشح الثانى مباشرة وعلى طول الخط .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

الواقع اننا كنا فى هذه العملية على الحياد .

السيد الرئيس :

لماذا نحن على الحياد ؟

المهندس / سيد مرعى :

فى الحقيقة اننى ارى الصورة اكثر ، بالنسبة لعملية الانتخابات ، فاذا كنا نهدف الى تحريك الناس ونحاول ان نعطيهم قيادة ، فما هو السبب فى تغيير الموقف بالنسبة للانتخابات الثانية المتعلقة بالاعادة ، فان التطورات التى حدثت فى دمنهور كان الاتحاد الاشتراكى يقف وكأنه يشاهد فيلما سينمائيا ، فما هى نتيجة ذلك ؟

النتيجة ان مجلس الامة قد دخله عضو عن طريق معركة معينة ، واستبعاد هذا العضو من مجلس الامة - الذى يمثل مركزا قياديا - أمر غير مرغوب فيه - لان ذلك الاستبعاد كان يمكن ان يقوم به الاتحاد الاشتراكى بناء على الانحراف الذى حدث .

السيد الرئيس :

لقد رأيت المنشورات التى كان يوزعها المرشح الثانى ، ومما يدعو للأسف ان هذه المنشورات الزجلية كلها سباب وشتائم .

المهندس / سيد مرعى :

ان هذه المعركة كانت ضد الحكومة ، وواضح ان سيرها كان ضد الحكومة .

السيد الرئيس :

ان هذا الموضوع له وجه آخر ، اذ ان المحافظ قد اخذ جانبا فى المعركة .

المهندس / سيد مرعـــى :

ليست هذه المرة الأولى التى تحدث فيها مثل هذه المهاترات فى دمنهور .

السيد الرئيـــس :

ان حدوث تدخل سيب رد فعـل ، بالاضافة الى ان المرشح الذى نجـح فى الانتخابات كان يفتعل معارك ومشاجرات مع الشرطة ثم يخرج الى الجماهـير ليقول ان الادارة ضـده والمحافظة ضده .

خلاصة الأمر ان المعركة كانت غريبة ، ولكن ما هو الحل ؟

المهندس / سيد مرعـــى :

فى رأى ان اى معركة انتخابية لا بـد ان يكون للاتحاد الاشتراكى واجـب سياسى معين .

السيد الرئيـــس :

ما هو ذلـك الواجـب المعين ؟

المهندس / سيد مرعـــى :

ان دور الاتحاد الاشتراكى فى مثل هذه العملية بالذات هو استبعاد المنحرفين من هذه المعركة ، بحيث تكون الاسباب والمبررات واضحة وكافية ، ومن ثم يمكن القـول بان الاتحاد الاشتراكى يستبعد الذين ينحرفون عن الخط العام من جميع الدوائر .

السيد الرئيـــس :

فى معركة دمنهور ، كان من الصعب المسير استبعاد المرشح ، لان المعركـة سارت أولا بين (١٢) مرشح وما حدث فيها من انحراف تم اثناء الاعادة بـين المرشحين الأخيرين .

المهندس سيد مرعـــى :

اننى لا أقصد الانتظار حتى مرحلة الاعادة ، انما منذ البداية تماما ، بحيث يراقب الاتحاد الاشتراكى المعركة فى لحظاتها الاولى ، واذا وجد انحراف فانه يقول ذلـك علانية واذا استمر هذا فان الاتحاد الاشتراكى سيستبعد المرشح الذى يمضى فـى هذه الانحرافات .

والحقيقة ان الملاحظة التى ظهرت فى بداية انعقاد مجلس الامه ان أى عضو يقف ويتكلم ضد الحكومة فانه يجد رأيا عاما يؤيده ، وقد كنا ننتظر ان يحدث تطور فى البداية بالنسبة " للبحبحة " الكبيرة التى حدثت اولا فى المجلس فقد حدثت مناقشات كثيرة ولكن كثرة اتصالاتنا بالأعضاء وتوجيهاتنا لهم غيرت هذا الاتجاه ، اما بالنسبة لانتخابات الجمعيات التعاونية فقد تمت دون ان يعيرها الاتحاد الاشتراكى أى اهتمام .

السيد / حسين الشافعى :

بالنسبة لموضوع انتخابات دمنهور ، فان الاتصال قد تم من اليوم الأول - لأن المنشورات بدأت تظهر ، وأود ان اذكر أن الفرق بين الناجح والراسب فى انتخابات الاعادة كان ٢٢٧ صوتا ، ولما حدث الاتصال ، كان ذلك بعد وزن النتيجة ، اذ ان ابراهيم آدم لم يتصل بنا الا فى آخر وقت ، بسبب - انه كان قد رشح نفسه فى المعركة الأولى ولم ينجح ، ومن ثم فان لديه حساسية وكذلك لم يستطع وجيه اباظه ان ينقل لنا الصورة .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

ان الصورة اعمق من هذا ، ونفترض اننا دخلنا فى انتخابات مجلس الامه بعد سنتين او ثلاثة ، فماذا سيكون الموقف ؟

السيد الرئيس :

لا نستطيع اجراء انتخابات قبل ان يكمل مجلس الامه مدته القانونية ، اذ كيف يمكن عمل انتخابات والمجلس قائم فعلا ؟

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

لا اعتقد اننا يمكن فى المرحلة القادمة لا نستبعد ، والا فان هذه الصورة سنواجهها فى جميع مستويات الانتخابات ، فى انتخابات العمال ، والنقابات ، - والاتحاد الاشتراكى ، ومجلس الامه ، والمجالس الشعبية .

المهندس / سيد مرعى :

ان الصورة الحالية توضح ان كثيرا من نتائج الانتخابات النقابية ، والاتحاد الاشتراكى تأتى على غير ما نتمنى ، ولا نريد ان نضحك على انفسنا لأنى لا أتصور

أن النقابات كلها ممتازة ، ولكن الحقيقة التى لا مراء فيها ، ان كثيرا من هذه النقابات هو عبء على الانتاج ، كذلك فانى اتصور ان المرحلة القادمة عبارة عن معركة انتاجية ، وهى لا تختلف عن اى نوع من الضغط الخارجى بأى صورة من الصور .

فهل حدثت تطورات اخرى ؟

لقد بدأنا نقول رسم انتاج فى المصانع ، وفى رأيى ان كل هذه الأمور يجب ان تتبع من المصنع ذاته ، بحيث يجتمع المسئولون فيه لرسم صورة الانتاج لهذا المصنع حتى يلتزم مجلس الادارة بهدف انتاجى معين . ويمتد هذا الالتزام ليشمل النقابة ولجنة الاتحاد الاشتراكى ، بمعنى ان يطرح هدف معين فى مصنع غزل مثلا ، حيث يكون انتاج المصنع مثلا فى اليوم ١٠٠ الف متر ، فنقول ان على العاملين ان ينتج كذا متر زيادة عن المعدل السائد ، وبذلك يمكن ان نصل الى نتائج ايجابية وارقام محددة تكون واضحة امام الجميع .

السيد الرئيس :

بالنسبة لعملية الانتخابات والناس .. فارى ان نترك هذه العملية على ما هى عليه أو نقوم بعمل نوع من الـ Control عليها .. او نفكر التفكير الصحيح فيما لو خلت دائرة .. هل نترك العملية بحيث يرشح نفسه كل من يتقدم أو نحدد ونقول فلان وفلان هما الذين يرشحان نفسيهما ونستبعد الباقى ؟ يمكن ان نركز فى الدوائر بعدد قليل .. ونرى العملية كيف تكون .. وعندما اردنا ان نعمل هذا فى انتخابات مجلس الامة وجدنا ان العملية صعبة جدا .. وقد تمت عملية دمنهور .. وعندما تكلمت مع الأخ حسين الشافعى بشأنها .. قال لى بانى تركت العملية على اساس مبدأ الانتخابات التى تمت قبل ذلك .. ومن يريد ان يرشح نفسه عليه ان يتقدم .. وقد اتى بعض النواب من محافظات مختلفة بخصوص هذا الوضع .. وتركنا العملية طالما انها سارت فى الأول بهذا الشكل .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر :

حقيقة اننا لم نحدد عدد المرشحين لكن كان يوجد نوع من التوجيه العام .

المهندس / احمد عبده الشرباصى :

لقد قام بعض النواب فى الانتخابات الماضية بصرف بعض الاموال على هذه العملية ولم ينجحوا فى الانتخابات كما انهم ارتكبوا اشياء ما كانت تحدث ايام الاحزاب .. ولقد اعطينا صورة للناس عن بعض المرشحين الذين يقومون بصرف الاموال فى عملية الانتخابات وقيامهم ببعض الاعمال الاخرى من انهم غير صالحين لأنهم خرجوا عن السلوك الاشتراكى .. لاننا منذ عام ١٩٥٣ ونحن نريد ان نأتى بالعناصر الطيبة .. ولو كان قد تم هذا .. ماكان قد حصل ما حصل فى دمنهور لكن الدولة لم تعمل شيئ بالنسبة للذين قد انحرفوا والذين خرجوا عن المبادئ التى ننادى بها .. وما حدث فسوف يحدث فى المستقبل .. ان لم نواجه الامر .

السيد / حسين الشافعى :

لقد سقط الشخص الأكثر " شتيمه " .

المهندس / سيد مرعى :

والاثنان يسيئان الدولة .

المهندس / احمد عبده الشرباصى :

كل عضو يريد ان يعمل دعاية لنفسه يقول باننى طلبت من الحكومة كذا وكذا ولم تجيب طلبى .. وجميع الاعضاء الذين نجحوا فى الانتخابات .. قاموا بمثل هذه الدعاية لأنفسهم لدرجة ان واحدا منهم لم يذهب الى القرية " ابدا " ذهب اليها وقال لقد طلبت اقامة كوبرى .. ولم يجاب طلبى .

المهندس / سيد مرعى :

كان المفروض ان يستدعى هذا الشخص ويحاسب على ما بدر منه .. ولو ان القانون يسمح لى بهذا .. كنت استدعيه واوبخه على ما بدر منه .

السيد الرئيس :

لكن بالنسبة للذين صرفوا اموالا ولم ينجحوا فى الانتخابات .. فهذه الصورة ليست غدى .

المهندس سيد موعـــــى :

هؤلاء قلة ٠٠ وانما أنا اتكلم بالنسبة للذى انحرف اثناء المعركة الانتخابيه ومعدها ٠

السيد الرئيـــــــس:

لقد قرأت الكلام الذى قيل فى دائرة قصر النيل ٠٠ وانني أرى أن العملية ليست عمليـــــة انحراف أو عمليات بهذا الشكل ٠٠ ولكن لم يقل لى أحد أن فلانا قام بعمل مثل هذا أو ذاك ، حتى نكون على علم بما يجرى ٠

السيد زكريا محى الديـــن :

كان الصرف على عملية الدعايه بواسطة مكبرات الصوت او على انشاء الصواوين ولكن لا اعتقـــد انه قد قام احد بدفع مبالغ نقديه لشراء الاصوات ٠

المهندس أحمد عبده الشرباصى :

بالرغم من أننا سوف نشكل هذه الامانه ٠٠ انما لانستطيع أن نحضر العدد المطلوب ٠٠ ٠ ولقد اخترنا فى كل محافظة عضوين أو ثلاثه أعضاء ٠٠ والمفروض ان يقيم هؤلاء الاعضاء فى مقـار الاتحاد الاشتراكى ٠٠ ونظرا للأعباء التى يتحملونها ٠٠ وقد صرحوا بذلك ٠٠ وليس من المعقول ان اختار بعض الناس من اماكن متفرقه لكى يكونوا باستمرار فى مقار الاتحاد الاشتراكى ولا يمتلـك الواحد منهم غير قدانين يقوم بزراعتهما ٠٠ والموجود فى امانة الفلاحين سبعه من أعضـــــاء مجلس الامه وواحد من اسنا وآخر من المحموديه ٠٠ وهؤلاء ليسوا متفرغين ٠٠ ويجب أن يكونوا متفرغين حتى أعضاء الامانات الاقليميه يجب أن يكونوا متفرغين ويكونوا باستمرار فى مقار الاتحـــاد الاشتراكى حتى يتلقون شكاوى المواطنين ويقومون بارسالها الينا ويتصلوا بنا باستمرار للوقـوف على ما يحدث فى الاقليم ٠٠ ولا يمكن ان اختار من هؤلاء حتى يكونوا باستمرار فى مقـــــار الاتحاد الاشتراكى ويتركون مصالحهم ٠٠ لأننى كما قلت ان الشخص منهم لا يمتلك غير قدانـين ، أو ثلاثة افدنه ٠٠ واذا اخترت فلا يمكن أن اختار العدد المطلوب ولهذا يمكـــن أن يعـــطى العضو منهم جنيه واحد فى اليوم كبدل سفر حتى يمكنه الاقامة بصفة مستمرة فى مقار الاتحـــــاد

الاشتراكى واذا لم نقم بعمل هذا فسوف يذهب كل منهم بعد انتهاء الجلسة كى يباشر مصالحه ٠٠ واخشى ان تتكرر هذه العملية فى الامانات الاقليمية ٠ وانا لا اريد عددا كبيرا ولكنى اريد العدد الذى يستمر فى مقار الاتحاد الاشتراكى ويتصل بنا ونوجهه ويوجهنا ٠٠ فهل مانعمله اليوم هو المطلوب ؟ ان ما يعمل معنا الآن تسعة اشخاص منهم سبعة من اعضاء مجلس الامه وواحد من اسوان وآخر من المحمودية ٠٠ وبالنسبة للامانات الاقليمية ٠٠ اذا لم نقم بتعيين عدد فى كل محافظة ٠٠ فلا يمكن ان يستمروا فى مقار الاتحاد الاشتراكى ٠

السيد / حسين الشافعى :

يجب ان يتم اختيار الناس من نفس عاصمة المحافظة بقدر الامكان حتى نضمن وجودهم باستمرار فى مقار الاتحاد الاشتراكى ٠٠ ولا يجب ان يتم اختيارهم من اماكن بعيدة ٠

المهندس / احمد عبده الشرباصى :

مثال بالنسبة لمحافظة اسيوط والمنيا ٠٠ هل يجوز ان نختار من الاغنياء حتى يقال عنا باننا اخترنا الاقطاعيين ٠٠ وكذلك الحال فى محافظة سوهاج او غيرها ٠٠ ثم يقال بان الاتحاد الاشتراكى لم ينشط ٠

السيد / حسين الشافعى :

بالنسبة لأمانة الفلاحين ٠٠ ليس شرطا ان يتم اختيار اعضاء الامانات الفرعية من الفلاحين ٠

السيد / زكريا محيى الدين :

ان اقتراح الأخ حسين الشافعى يقيد حرية الاختيار ٠٠ لانه لو قبل بانه يجب ان يتم اختيار الأعضاء من المدينة ٠٠ فهذا تقييد فى ضرورة الاختيار من المدينة ٠٠ اما بخصوص عملية التفرغ ٠٠ فيجب ان توضع لها قواعد

مالية ويتم دراستها على اساس كيفية معاملة كل عضو •

السيد الرئيـــــس :

لقد تم اختيار الأعضاء المتفرغين فى امانـة العمال •• اليس كذلك ؟

السيد / انور سلامـــه :

نعـــم •• ولكـن هذه العملية بالنسبة للعمال اسهل بعض الشيء وحيث ان الاجور نفسها ميسرة وموجودة اصلا وتقوم الشركة بصرفها •• بالاضافـــة الى اننا عند زيارتنا للمحافظـة •• نجد العمال فيها •• ولو زرنا المركز •• نجد العمال ايضـــا •• اى ان العمال موجودين فى جميع المستويات ••وكانت المشكلة هى فى وجود من نختارهم من العمال ليكونوا فى القاهرة •• وهذه ايضا تتولاهـــا النقابة حيث انها تتفـق فيها بسخاء •

السيد / زكريا محيى الدين :

لا شك ان عملية الريف عملية خاصـــة •

السيد / على سيد على شمير :

بالنسبة للامانات الفرعية وبخصوص ما اثاره المهندس احمد عبده الشرباصى •• فقد تم تشكيل الامانـة الفرعية •• ولم تستطع ان تعمل •• لانه لو حصلـــت مشكلة فى كفر الـدوار •• بأى صفة تتدخـــل الامانـة الفرعية ؟ ولهذا ان — كل ما أرجـوه هو ان ينضم اليها واحد او اثنين من لجان المحافظات حتى تستطيع ان تباشر المشروع •

السيد / انـور سلامـه :

اننى اتفـق مع الأخ سيد عوض بخصوص عملية المآخـذة • خصوصا ونحن مقبلون على معارك انتخابية جديدة •• ولذلك يجب ان يباشر الاتحاد الاشتراكـــى سلطاته فى اخضاع اية معركة انتخابية الى المثل والقيم الاخلاقية الاشتراكية •

والا فسوف يحصل ما حصل فى دمنهور فى مستويات اخرى .. لكن اهمية عملية دمنهور انها حصلت من تلقاء نفسها فى وقت معين .. وتركنا الامور التى حصلت فيها .. واذا لم نقم باتخاذ اجراء نحو هذه الأمور فسوف تتكرر هذه العملية فى انتخابات النقابات والطلبة والشباب وغير ذلك واذا حصل انحراف من شخص او أكثر .. يكون للاتحاد الاشتراكى حق اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن العضو المنحرف .. كما ان له الحق فى فرض الاوضاع فى المعارك الانتخابية وقد يقال ان هذا اجراء عنيف .. انما سيكون هذا قدوة ومثلا لكل المعارك الانتخابية .

وعلى الاتحاد الاشتراكى ان يلاحظ هذه المعارك ويخضعها له والا تستمر بالشكل التى كانت عليه فى دمنهور .. واذا استمر الانحراف يمكن اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن الشخص المنحرف .. وقد يقال ان الحكومة اقتصرت عملية الانتخاب على جانب واحد .. انما يمكن القول بان واجب الاتحاد الاشتراكى ان يتدخل وتذكر اسباب اسقاط العضوية .. واعتقد هذا الاجراء سوف يغطى حالات كثيرة .

السيد الرئيس :

بالنسبة لعملية دمنهور .. فانها لم تظهر على حقيقتها الا فى الاعادة لكن فى عملية الانتخاب الاولى لم تكن العملية بهذا الشكل حيث كانت بين ١٢ مرشحا .. ولم تظهر التفاهات التى ظهرت وعندما بدأت الاعادة .. ظهرت العملية واصبح من العسير الغاء الانتخابات .. وكان يجب ان يحصل تقدير للعملية من الاول .. ثم الواحد يتساءل الم يئن الاوان حتى نعمل تقديرات من الأول ؟

انى اثير هذا السؤال بعد مارأيته فى دمنهور .. اننا لو تركنا العملية بهذا الشكل .. فسوف يحصل فى الانتخابات القادمة حاجات اشنع .

السيد / حسين الشافعى :

لا اعرف مدى امكان الغاء الانتخابات فى حالة الخروج عن المثل والسلوك والتصرف الذى يجب ان يكون والتى على اساسها يحرم الشخص من عضوية الاتحاد الاشتراكى ويكون هذا الاجراء كوسيلة لربط الموضوع حتى يكون الاسلوب الذى يتقدم كل واحد على اساسه .

المهندس / سيد مرعـــــى :

ان عملية الغـــاء الانتخابـات عملية خطيرة جـــدا •

السيد الرئيـــس :

بعد أن تقررت الاعـادة فى دمنهـــور فقـد خـرج الموضوع من ايدينا •

الدكتور نور الدين طراف :

اذا اسقطت عن المرشح عضوية الاتحاد الاشتراكـى •• فيسقط عنـــــه بالتالـــى حـق الترشيح كعضوية لـــه •

السيد الرئيـــس :

هل فى حالة اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن عضو مجلس الامـه تسقط عنه صفة عضوية المجلـــس ؟

السيد / على سيد على شعير :

نعـــم •• حيث ان الشـرط الاساسى فى عضـــو مجلس الامـه ان يكون عضوا فى الاتحاد الاشتراكى العربى •

السيد / انـور سلامـه :

يمكن ان تسقط عن الشخص عضوية الاتحاد الاشتراكى اثناء الانتخابـــات وبالتالى يمنع من الترشيح •

الدكتور نور الدين طراف :

شرط اساسى فى عضو مجلس الامـه ان يكون عضوا فى الاتحاد الاشتراكى •

السيد الرئيـــس :

ينص الدستور على ان مجلس الامـه هو الذى يسقط العضوية عـــــن اعضائـــه •• والدستور اقـــوى •

الدكتور / نورالدين طراف :

فى حالة اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن عضو مجلس الأمة .. فسوف تسقط عنه عضوية مجلس الأمة عن طريق تقديم طعن فى صحة العضوية .

الدكتور / ابراهيم سعدالدين :

يجب أن تتم هذه العملية بطريقة قانونية .. اذ يجب أن تقوم لجنة بتحقيق واثبات ما ينسب للشخص من أعمال .. ويكون ذلك عن طريق مجلس الأمة حتى يكون لهذه العملية شيء معروف حيث أن هذا الموضوع ليس وليد هذه اللحظة .

السيد / على سيد على شمير :

يوجد بالمجلس لجنة الطعون .. ولنفرض أنه تقدم عن عضو أنه ليس عضوا فى الاتحاد الاشتراكى .. فيحال الأمر الى لجنة الطعون التى تقوم بالتحقيق واثبات الوقائع وتطلب من المجلس اسقاط العضوية .

السيد الرئيس :

ان هذه العملية .. تهدم .. المجلس .

السيد / أنور السادات :

يقدم المرشح ضمن أوراق الترشيح شهادة عضويته فى الاتحاد الاشتراكى .

السيد / عبدالسلام بدوى :

فى حالة اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن عضو بمجلس الأمة .. يبلغ قرار الاتحاد الاشتراكى الى مجلس الأمة الذى يتولى اسقاط العضوية عن العضو الذى سقطت عنه عضوية الاتحاد الاشتراكى .

السيد الرئيس :

ليست العملية فى الاجراء الذى يتخذ .. انما الصورة .. ما الذى فى ذهننا للنظام .. الذى فى ذهننا أن اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى لا تسقط عضوية مجلس الأمة .. والا كان قد وضعنا فى الدستور ان اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن عضو بمجلس الأمة تسقط عضوية المجلس .

الدكتور / نورالدين طراف :

كانت تقدم طعون فى بعض الأعضاء من أنهم لا يجيدون القراءة والكتابة الى لجنة الطعون بمجلس الأمة .. ثم تقوم اللجنة باختبار هؤلاء الأعضاء .. فاذا لم ينجحوا فى هذا الاختبار .. ترفع اللجنة تقريرا الى المجلس باسقاط العضوية عنهم .

وبالنسبة لهذه الحالة يمكن أن يقدم طعن الى مجلس الأمة بأن هذا العضو ليس عضوا فى الاتحاد الاشتراكى .. ويتم التحقيق فى هذا الطعن فى محكمة النقض التى تثبت الحالة وترفع الأمر للمجلس .

السيد الرئيس :

لقد قدم العضو عند فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الأمة شهادة تثبت انه عضو فى الاتحاد الاشتراكى .. وعلى هذا الأساس دخل المعركة الانتخابية وقد نجح .. فكيف يفصل ؟

السيد / أنور سلامه :

شرط من شروط وجوده أن يكون عضوا فى الاتحاد الاشتراكى .

السيد الرئيس :

ان الصورة ليست بهذا الشكل .. لأنه اذا بدأنا نفصل أعضاء مجلس الأمة على أساس أنهم فقدوا عضوية الاتحاد الاشتراكى .. فسوف نضعف من هيبة المجلس .

الدكتور / نورالدين طراف :

لقد التزمنا فى أن تكون الانتخابات حرة .. وقد سرنا على أساس هذه السياسة .. وهذا أصلح والعيوب التى حصلت لا توجب اتخاذ اجراء عنيف لأنها قليلة جدا ولا تجعلنا نسارع باتخاذ اجراء قد يفسر من أنه تدخل فى حرية الانتخابات .. وهذا لسنا فى حاجة اليه لأننا لسنا حزبا .. ولهذا فانى أعتقد أن المسألة لا تستحق هذا الاجراء .. انما بالنسبة للمستقبل بخصوص اجراء الانتخابات .. من واجب الاتحاد الاشتراكى ان ينظم هذه العملية ويكون رقيبا عليها ويمنع الخروج عن القواعد الغير مسلم بها .. لأن التدخل المباشر لصالح واحد ليس له ما يبرره لأننا لسنا فى نظام حزبى يقتضى منا هذا التدخل .

السيد / زكريا محيى الدين :

اننى موافق على ما ذكره الدكتور نورالدين طراف مع تعديل بسيط وهو التوجيه وعدم الاختيار ونقوم بوضع بعض الشروط اكثر من الشروط الحالية كأن يكون عضوا فى اللجنة ولا يسمح لأى واحد بالتقدم للترشيح ما لم يكن عضوا بهذه اللجنة .. وأن يكون له اتصال وملتزم .

السيد الرئيس :

اذن سوف تكون الانتخابات على درجتين .. وأعتقد أنه لا توجد مشاكل صارخة .. حتى لو نجح واحد او اثنان او ثلاثة أعضاء كالذين يعملون عند الأخ سيد مرعى .. بل علينا ان نعمل وننظم الاتحاد الاشتراكى ونرى الدنيا كيف تسير .. وأقول للأخ أنور سلامه بأننى متتبع كل الانتخابات والكتل .. فماذا نعمل فى السنة القادمة .. هل نستبعد بعض الناس ؟ فى رأيى لا نقوم بهذه

العملية .. ويجب أن يكون لنا نظامنا بحيث نستطيع عن طريق تنظيمنا في النقابة ان نوجه .. وقد نكون قاصرين في هذه العملية في السنة القادمة .. انما يمكن ان نقوم بهذا في السنة التي تليها .. ومن هنا حتى نهاية الفترة البرلمانية الحالية تكون عندنا الصورة عن كيفية الدخول في العملية الجديدة .. قد نقتصر على مرشح واحد او مرشحين أو قد نقوم باعداد " لستة " انما يكون ذلك على قدر الانتاج بالنسبة للعمل والتنظيم حتى نكون قادرين عن طريق التنظيم في سير العمل .. وعلينا أن ندرس ونبحث عن العيوب الموجودة حتى نتلافاها .

الدكتور / أحمد محمد خليفه :

بالنسبة لصورة الانتخابات والمهاترات التي يقوم بها بعض الناس فهذه مسألة سطحية من السهل القضاء عليها .. انما النقطة الأخطر التي يجب ان نقف ضدها هي مسألة الاتجار ومعارضة الحكومة في المعركة الانتخابية حيث يشيع عن نفسه انه ضد الحكومة ويقوم بعمل مصادمات مع الشرطة وبعض الصور التي تصور للمرشح أنه تمطيه شعبية .. علينا أن نواجه هذا .. وما هو السر في أن يدخل المرشح المعركة الانتخابية ويكسب الدائرة لأنه يهاجم الحكومة ؟ معنى هذا أنه يحس بوجود طاقة من المعارضة من الشعب يقوم بتنظيمها ويشعر أن هذا يرضي الشعب ويجمعه من حوله .. اذن توجد معارضة .. وأعتقد أن أحسن وسيلة للقضاء على هذا الوضع الغير مقبول هو امتصاص هذه المعارضة وكفالة حرية النقد في كل الأجهزة .. خصوصا ونحن مقدمون في المرحلة القادمة على ظروف اقتصادية صعبة ونتيجة لذلك سوف نتوقف عن ارضاء الناس ماديا .. أو على الأقل توجد مشاكل للناس ولم نفكر ان نمد أيدينا اليهم .. وعلينا أن نقوم بحل المشاكل النفسية .. ويمكن ان تحل هذه المشاكل بالنسبة لقطاع المثقفين .. انما عامة الشعب وهم الفلاحون .. فهم غارقون في مشاكل دائرة حول حصولهم على لقمة العيش ولم يعرفوا طريقة حلها .

أما بالنسبة للمثقفين والمهنيين فتوجد المشكلة النفسية بجانب المشكلة المادية .

وأنا أعتبر أننا كديموقراطيين حقيقيين — وهذا واضح في كل أنظمتنا — يجب أن نطلق حرية النقد أو نكفلها بمعنى أصح لأنها مطلقة فعلا .. وانما أنا أتكلم عن كفالتها بشكل واضح وتشجيعها .. لأن هذا يشجع على قبول المزيد من التضحيات .. فأنا عندما أشعر أني مشتركا .. فان هذا يشجعني على أن أشارك في هذه التضحيات .. والنقد قائم وموجود .. ولكنه " مضخم " عن طريق القائمين به .. وهم أعداء الثورة الذين يطلقون معارضتهم بكل السبل .. وبطريقة مقصود بها الهدم والتدمير .

ان حرب الهمس الموجهة ضد الثورة هي حرب معلنة .. والأصوات ولو أنها خفيضة الا أنها مؤثرة .. ونحن نستطيع ان نخفت هذه الأصوات ولدينا الاستعداد .

وفى هذه المرحلة التى نتكلم فيها والتى وضعت سيادتك لها شعار : " الثورة على الثورة " .. هى مرحلة نقد .. فكيف يمكن أن نكفل حرية النقد ؟ .. ان أملى كله معلق بمجلس الأمة .. وأنا أعتبر ان مجلس الأمة جهاز نحن مطمئنون له كل الاطمئنان .. والتجربة الماضية أثبتت أن مجلس الأمة بصفة عامة وغالبة وساحقة هو قلبا وقالبا الى جوارنا .

ان ممارسة النقد تكون على جميع مستويات الاتحاد الاشتراكى .. وانما صوت لجان الاتحاد الاشتراكى ضئيل .. ففى أى اجتماع على أى مستوى يتردد الصوت فى جنبات القاعة وينتهى أو يكتب فى ورق ويحفظ .. أى أن الصوت لا يصل .

والصحافة أيضا مهما كانت ومهما تناولت أوضاعا بالنقد .. فانها لا تمثل الشعب من ناحية أن الذى يكتب فيها موظف .. فهو ليس كالذى انتخب بربع مليون صوت .. فاذا وقف فى البرلمان ليقول كلمته فانها تفهم أكثر من أى مقال ينشر فى أية صحيفة .. ثم أن عضو مجلس الأمة لا عذر له فى ألا ينتقد لأن ذلك يمس سمعته الشخصية ولأن أمامه الاتصال بالسلطة التنفيذية التى يستطيع أن يأخذ منها ما يشاء من البيانات .

اذن .. الأمل الأكبر فى ممارسة حرية النقد الديمقراطى هو فى مجلس الأمة .

واعتقادى أنه يجب ـ بكل ما أوتينا من قوة ـ أن نكفل لمجلس الأمة اكبر قدر من الهيبة .. ولا نخشى من أن يرتفع صوته لأن هذه الأصوات هى التى ترضى عامة الشعب وهى الأصوات الناقدة باخلاص .. فنحن ننتقد ونحن مخلصون .. ننتقد ونحن تجمعنا " أيدولوجية " واحدة ..... لا أحد يتكلم كلاما لا طعم له .. وانما فى اطاراتنا جميعا شركاء فى مسئوليات واحدة .

اننى مستغرب جدا للذى حدث أخيرا فى الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى .. لأننا فى مجلس الأمة حتى الآن عبارة عن ٣٦٠ حزبا ولسنا ٣٦٠ فردا .. كل منا له قيادة خاصة .. هو الذى يقود نفسه او يعبر عن وجهة نظره الخاصة .. وهذا أضعفنا كمجلس أمة .. لأن كل واحد منا يعتمد على عزلته الخاصة فى العمل .. لا يوجد تخطيط ولا تنظيم ولا تقدم على جبهة واحدة .. وانما مجرد عمليات فردية فى مجلس الأمة أو اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية .. وهى ـ فى اعتقادى ـ القيادة التى افتقدناها .. ففى أى مجلس نيابى توجد قيادات واضحة هى هيئات الأحزاب ... ونحن افتقدنا هذه القيادات ووجدناها أخيرا فى هذه اللجنة .. ولذلك يجب أن ينظر اليها على أنها قيادة العمل الشعبى فى مجلس الأمة .. ويكون التعاون معها على أساس تلافى الاحتكاك بين مجلس الأمة والحكومة بل وأن يزداد مجلس الأمة استعدادا للقيام بدوره فى الرقابة على الجهاز الحكومى اذا أمكن .. هذا مجرد خاطر .. وأعتقد أنه يمكن أن تعطى للجنة التنفيذية والهيئة البرلمانية صحيفة من الصحف اليومية لتكون لسان حال السلطة التشريعية فى البلد التى تكون مسئولة عن هذه الصحيفة .. ولتكن مثلا صحيفة مثل صحيفة " المساء " .. وهى صحيفة متعبة ومنتهية لأنه ينقصها الرأى .. فنحن اذا أخذنا جريدة المساء لا نأخذ شيئا ذا قيمة .. وفى اعتقادى أنه

يمكن أن نجعل منها جريدة رأى .. فلو أخذناها على أساس أنها صحيفة تعبر عن النقد الذى يجب أن يكون موجودا وتمثل الرقابة الشعبية التى يقوم مجلس الأمة بأعبائها .. أعتقد أن هذا يحدث حركة رضاء شعبى .. وهذا كله فى حدود اتفاقنا على الاطار العام واخلاصنا للثورة وقطع الطريق على الذين يملئون الفراغ بأعمال واشاعات مغرضة .

فأنا أتصور أن مجلس الأمة قام بدوره حتى الآن بشكل مرضىّ جدا .. ومع رئاسة السيد أنور السادات بلباقته التى تستطيع فى كثير من الأحيان أن تغير آراءنا لا نخشى أن نجعل من مجلس الأمة شيئا .. فالناس ينتظرون كل يوم ينعقد فيه مجلس الأمة وكأنهم ينتظرون مباريات .. ينتظرون ليروا ما الذى سيفعله فى الحكومة .

السيد / الدكتور رشدى سعيد :

أحب أن أضيف أن شعبية المرشح لا ترجع الى أنه ضد الحكومة .. وربما ترجع الى أنه ضد جهاز محلى يضايق الناس .. وهذا موجود فى كل الجهات .. أما سياسة الحكومة عموما فان كل زملائى يقولون ان مرشحى الحكومة أو الذين يشعر الناس أن الحكومة تؤيدهم ينجحون فى الانتخابات.

السيد الرئيس :

هذا الكلام صحيح .. وبالنسبة لما حدث فى دمنهور فان المحافظ تدخل .. والادارة تدخلت ورئيس مجلس المدينة تدخل .. ولم يكن التدخل بالتزوير .. وانما هم تدخلوا بالدعوة لمرشح معين .. أى أنهم ساندوا مرشحا معينا هو المرشح الذى " سقط " فى الانتخاب .. وكان تدخلهم ظاهرا لكل أهل البلد .

السيد / أنور السادات :

والنواب أيضا تدخلوا .

السيد الرئيس :

كان جزء من النواب يساند المرشح الذى سقط والجزء الآخر مع المرشح الذى نجح .. والحقيقة ان العملية كان الواضح فيها ليس أن قوة الدولة تريد ان ينجح فلان .. وانما كان الواضح ان وجيه أباظه ورئيس مجلس المدينة يريدان أن ينجح فلان وأن الادارة تسير وراء هذا المرشح .. هكذا سارت العملية .. وأنا كنت أتتبعها .. وقد شعرت ان هذا المرشح ذكى جدا لأنه استغل هذه العملية .. ثم ان هناك انقسام فى المحافظة .. هناك أناس من رجال المحافظ .. وآخرون ليسوا من رجال المحافظ .. فعندما ساند المحافظ ورجاله أحد المرشحين .. وقف الآخرون بجانب المرشح الآخر الذى استغل هذه العملية استغلالا ذكيا مكّنه من أن ينجح فى الانتخابات

وقد نجح بفرق ٢٠٠ صوت تقريبا .. فقد أظهر نفسه على أنه مضطهد وأنهم يحاربونه لأنه سيكشف أخطاءهم اذا نجح .. وقد استغل أخطاءا صغيرة يدور حولها كلام فى المحافظة .. وفعلا أخذ يتكلم عن هذه الأخطاء .. وهذا هو السبب .. لا لأنه ضد الحكومة أو ضد انور السادات وعملية " الجرس " .

السيد الدكتور / رشدى سعيد :

ان صورة الانتخابات ليست بهذه القتامة ولو أنها ليست الشيء المثالى .. وأنا أرى أن وجهة السيد الرئيس تؤيد النظام المفتوح .. ورأيى أن هذا النظام له فوائد .. ولكن له أيضا عيبا أريد أن أقوله .. فلا يمكن — فلسفيا — أن يستطيع الانتخاب تغيير الأوضاع .. فاذا أريد القيام بثورة لا يمكن أن يتم ذلك بالانتخاب .. لأن الانتخاب يأتى بالشخص الذى يعتبر ممثلا عاديا للوضع الموجود فعلا .. فاذا أردنا أن نغير — وأنا أرى أنه توجد ارادة لتغيير علاقة اجتماعية كثيرة وقيم جديدة — فاننا نحتاج الى ايجاد قيادات لا يمكن ايجادها بالانتخاب .. لأننا لو أجرينا انتخابات فان الذى ينجح فيها عادة هو الشخص الذى له اتصالات معينة بالمصالح الموجودة والمستقرة حاليا .. أى أنه شخص راض عن الحالة الموجودة ولن يغيرها .. ولهذا السبب نجد أن معظم أعضاء الاتحاد الاشتراكى هم عمداء الكليات ومديرو المصالح لأنهم مستقرون ولهم ميزة .. ولذلك ربما يكون من الأنسب أن نأخذ باقتراح متوسط بأن نجعل تشكيل النقابات عن طريق النظام المفتوح ونحاول — كتجربة — أن نشكل لجان الاتحاد الاشتراكى عن طريق اختيار القادة .. وبذلك يكون لدينا طريقان نسلكهما معا ونجعل مدة القائمة سنة .. الى أن نتأكد من نتيجة العملية بعد أن نكون قد رأينا العملية على الطبيعة .. ويجب أن نعطى هؤلاء الناس بعض الواجبات لكى نستطيع أن نحكم عليهم من خلالها .. وعملية الاختيار مثل عملية اختيار المديرين لا نخشى أن يقع فيها خطأ .. وهى تجربة لها فوائدها لأنها تربط الرجل الموجود فى القائمة بالاتحاد الاشتراكى لأنه هو الذى اختاره .. أما فى النظام المفتوح فانه لا يشعر ان الاتحاد الاشتراكى فعل من أجله شيئا .. فهو لن يكون مرتبطا بنا .. ولن يكون ملتزما معنا لأنه يشعر أننا لن نستطيع أن نفعل له شيئا فى الانتخابات القادمة .. وانما هو معتمد على علاقته بالقاعدة .

السيد الدكتور / حسين خلاف :

انى شخصيا لا أعرف تفاصيل المعركة الانتخابية التى حدثت فى دمنهور ، ولكننى أعتقد أن الحالة الغالبة انما تكون فى كثير من الأحيان عكس ذلك ، بمعنى أن يكون الموقف من الحكومة ، أو موقف من النظام ، لأنه معروف أن هناك قوى رجعية ، وهذه القوى الرجعية تنتهز فرصة الانتخابات لعمل شيء ، وللحصول على مركز قيادى ، ومن ثم فان الانتخابات تكون هى الفرصة الوحيدة لهذه القوى

لاتخاذ موقف معين من الحكومة ومن النظام من قبل هذه القوى الرجعية ، وحين يكون هناك هجوم على المحافظ مثلا ، فان مبعث ذلك الهجوم قد يكون بسبب تصرفاته ، ولكن الهجوم حين يتجه الى المحافظ فانما يحدث ذلك بحكم أنه رمز للنظام أو الحكومة .

ولقد لاحظت ذلك عندما كنت فى مكتب النقابات المهنية فى " الاتحاد القومى " اذ كانت القوى الرجعية تتكتل فى النقابة ضد أى مرشح يشتم منه أنه مؤيد من الحكومة ، أو من النظام .

ولذلك فان هذا الأمر ربما يحملنى الى فكرة أنه يحسن ألا نظهر بمظهر مؤيد لشخص معين .. لأن ذلك يؤدى الى تكتل مباشر ضد هذا الشخص ويحملنى ذلك أيضا الى فكرة أنه لا داعى للشطب من القوائم اذ قد سبق أن جربنا هذه الطريقة ، وكانت نتيجتها استثارة الناس ونفس الشخص الذى كان يحس بأنه سيشطب أو سيستبعد كان يجرى لاهثا هنا وهناك فى محاولة يائسة لكى لايشطب اسمه .. ومن هنا تدخل النواحى العاطفية أو غيرها .. ولذلك وصلنا الى نهاية الطريق لتكون الانتخابات مفتوحة ومن هنا فانى أعتقد أننا لا زلنا نسير فى الانتخابات — كما نسير فى مسائل أخرى — فى نفس الجو الفكرى التقليدى الذى كان سائدا فى الماضى بدون أى تغيير ....

فكيف يكون العمل ؟

تكون العملية عن طريق — أشار اليه السيد الرئيس — وهو أننا نكون الكادر ليكون الأساس الصلب .. ومن ثم نرشح من هذا الكادر العناصر التى ترغب فيها ، أو أن نترك المسألة حرة فى هذه الحالة .. ولو أنى شخصيا أميل الى فكرة الترشيح .. مع افتراض ان تكون هناك عناصر واعية وصادقة ويمكن الاعتماد عليها وان يكون لها فى نفس الوقت ركيزة شعبية .

تلك هى النقطة الأولى التى أردت الحديث فيها أما النقطة الثانية فتتعلق بمجلس الأمة والتى أثارها الدكتور أحمد محمد خليفة ، واعتقاده ان المجلس يجب أن ينتقد الحكومة أو أن تتاح له فرصة أوسع للنقد .. واعتقادى أن المجلس قد تمتع بفرصة واسعة فى هذا المجال .. ولكننا ننتظر من المجلس دائما أن يكون ثوريا ولا تكون ثوريته مجرد انتقاد للحكومة لأن الثورية فى حقيقتها ان هى الا عملية بناء راسخ كما أنها عملية نقد .. ولذلك أرجو أن يجمع مجلس الأمة ما بين الأمرين وليس فقط فى مجلس الأمة وانما تمتد هذه المهمة الى جميع المنظمات وأساسا منظمات الاتحاد الاشتراكى التى تعتبر التنظيمات الأم بالنسبة لمجلس الأمة .

السيد الرئيس :

أرى أن نعتبر المناقشة مستمرة للجلسة القادمة .. وأذكر بعض النقاط الآن — التى قد تكون دليلا لعملنا ومناقشاتنا :

١ — بالنسبة لأمناء المحافظات

مناقشة الوضع بالنسبة لهؤلاء الأمناء ومدى امكانية تفرغهم .. وهل نغير أو لا نغير بالنسبة للجان المحافظات .

٢ — اللجنة التنفيذية فى لجنة المحافظة وهل تكون متفرغة وتتكون من ٥ — ٦ أعضاء .. وماذا يكون عملها .

٣ — بالنسبة لاجراء انتخابات أوعدم اجرائها فى الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكى عندما تنتهى المدة الحالية .

٤ — الأمانات الفرعية وتنشيط الاتحاد الاشتراكى .

بالاضافة الى أى نقاط أخرى تتعلق بعملية الانتخابات والطرق التى نسير فيها .... بحيث تكون هذه المناقشات دليلا لنا لكى نستطيع أن نقرر حلولا نهائية .. برغم أننى لا أعتقد أننا سنستطيع أن نقرر بسرعة خصوصا مسألة الترشيح من عدمها .

فهل توجد نقاط أخرى ؟

الدكتور / ابراهيم سعدالدين :

سيادة الرئيس .. عندما نشر أن السيد رئيس الجمهورية سيجتمع بأعضاء الهيئة البرلمانية لمجلس الأمة .. فان عددا من أعضاء البرنامج الحالى فى المعهد الاشتراكى هم فى نفس الوقت أعضاء فى مجلس الأمة .. أوأعضاء فى الأمانات الفرعية .. أما بالنسبة للزملاء الآخرين فى المعهد .. فانهم قد طلبوا اذا كان من الممكن الموافقة على حضورهم ، باعتبار أن تلك هى الفرصة الثمينة لكى يحصلوا على اكبر درس فى العملية .

السيد الرئيس :

كم يبلغ عددهم ؟

الدكتور / ابراهيم سعدالدين :

يبلغ عددهم ٥٧ .. ومن بينهم ٢٥ .. فهل من الممكن ان يحضروا الاجتماع كزوار ؟

السيد الرئيس :

اذا كان هناك مكان فلا مانع من حضورهم .

والحقيقة أن الأمناء سيحضروا وأعضاء الأمانة الغير أعضاء فى المجلس .. والمحافظين .. ومن القوات المسلحة سيحضر حوالى (٥٠) شخص .

السيد / شعراوى جمعه :

يرغب بعض رؤساء الأجهزة التنفيذية فى الحضور .. فهل يوافق السيد الرئيس على حضورهم ؟

السـيد الرئيس :

اذا كان هناك مكان فلا مانع من حضورهم .

واعتقادى أن المناقشة ستستغرق اكثر من اجتماع .. ولكن اللجنة السياسية للعراق برئاسة عبدالسلام عارف يرغبون فى المجيء الى القاهرة يوم الأربعاء .

هل توجد مسائل أخرى ترغبون فى اضافتها للنقاط التى ذكرتها ؟

فى رأيى أن عملية بناء الاتحاد الاشتراكى لم تسر خطوات تدعو للاقتناع .. وأرى ألا نكتف أنفسنا ونكبلها بقيود .. وانما واجبنا أن نبحث المشاكل والحلول اللازمة لها .

النقطة الثانية أن الاخ حسين الشافعى ذكر لى أنه مقيد فى مكتبه ويخشى من الاتصال بأمانة معينة .. فتصيب الحساسية الأمانات الأخرى .. ورأيى أنه يجب أن يعمل ويتصل ولا يكبل نفسه بأى قيد .. ويجب أن يقابل المسئولين فى النقابات والنقابات المهنية ... أما أن يجلس فى مكتبه خشية حساسية الأمانات فان ذلك أمرا لا يمكن الموافقة عليه .. والواجب أن يخرج الى خارج الاتحاد ويلتقى بأعضاء الاتحاد الاشتراكى .. ولا مانع من أن يصطحب معه أعضاء الأمانات .

كذلك فانى أرى أن الاجتماع الأسبوعى لنا يجب أن يتم .

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة ٤٥ ر ١٠ مساء ..